كِفَايَةُ العَوَامِ

وهي حاشية

العالم العلامة شيخ الإسلام

إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي البيجوري

المتوفى سنة ١٢٧٧هـ

المسماة

تحقيق المقام

على

كِفَايَةُ العَوَامِ فِي عِلْمِ الكَلَامِ

لشيخه العلامة محمد الفضالي الأزهري

المتوفى سنة ١٣٣٦هـ

تغمدهما الله برحمته وأسكنهما فسيح جنته

آمين

تحقيق

أحمد فريد المزيدي

كفايةُ العوامِ فيما يجبُ عليهمْ مِنْ علمِ الكلامِ

www.alkhoirot.com

تأليف

الشيخ العلامة

محمدُ الفُضالي الشافعيُّ

(ت 1020هـ . 1611م)

رحمه الله تعالى

امين

اعتنى به

محمد يوسف إدريس

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب

لم تعرف البشريةُ مصدرا من مصادر المعرفة انبثق عنه من العلوم والمعارف مثلما هو الحال بالنسبة للإسلام، فهاهي علوم: العقيدة وعلم الكلام، وأصول الفقه، والفقه، والحديث، والتفسير، والتصوف[1]، والتاريخ والسيرة، واللغة بكافة فروعها، والمنطق الإسلامي، وغيرها بالإضافة إلى مشاركات علماء المسلمين في العلوم الإنسانية المختلفة شاهدة بفضل هذه الشريعة وعلوِّ مرتبتها، ولقد صنف العلماء في كل فن من هذه الفنون المعرفية كتبا ومصنفات لم يسبق ولم يشهد لها البشر مثيلا، ولكن ما أن نجحت مكائد الحاقدين على الدولة الإسلامية في هدمها حتى تحولت الحضارة الإسلامية بدولتها وشعوبها وعلومها وتراثها إلى شتات وتشتت، ولما بلغ علماء الإسلام ما بلغوا من التدقيق والتعميق في مسائل العلوم، وكان قد حصل بهذه الأمة ما حصل، أُغلقت الكثير من المباحث والمسائل بله ربما وفنون كاملة على أبناء الأمة، فكان لابد من أن يُتعب المخلصون من أذكياء هذه الأمة عقولَهم في استنطاق علوم الأولين وذلك من خلال ما تركوه لنا من كتب ليستفيدوا ويفيدوا المسلمين من علوم السابقين، وكان من هذا القبيل شيخي وأستاذي العلامة المبجل **سعيد عبد اللطيف فودة**، حفظه الله ورعاه، ورزقنا في هذه الدنيا صحباه، فإنه ما من خلية في جسم كاتب هذه السطور إلا وهي مبتهلة إلى ربها في أن يوفقه إلى ما فيه خير الإسلام والمسلمين، وكان من ثمرة الجهود المباركة التي قضيناها في حلقاته العلمية النفيسة أن نويت جمع بعض المختصرات التي وضعها العلماء للمبتدئين في علم العقائد، وقد وقعت على مجموعة منها فأردت أن أعيد صفها على الكمبيوتر ثم تحقيقها والتعليق عليها بما يناسب سنَّ من وُضعت له مثل هذه المختصرات.

وقد كان أصل كل كتاب منها عبارة عن متن وشرح، ممزوجة أو مفصولة، ولكننا جعلنا المتن في أول كل كتاب ثم أتبعنا كل متن بشرحه حتى يتسنى الاستفادة من هذه المتون والشروح بالصورة التي يراها كل إنسان مناسبا له. وقمنا بالتعريف بكل من الماتن والشارح، وتحقيق ما في هذه المختصران من آيات وأحاديث، وتراجم، وغير ذلك.

وندعوا الله أن ينفع بها المسلمين، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسنات شيخنا المبارك.

والحمد الله رب العالمين

محمد يوسف إدريس

الأردن / الزرقاء

20008/12/12

[1] وهو علم الأخلاق الشامل لآداب القلوب والجوارح والسلوك مع الناس. والمقصود هنا علم التصوف السني الخالي من البدع والانحرافات.

التعريف بالمؤلف

محمد الفُضَالي الشافعي[1]: (ت 1020هـ . 1611م)

علي بن محمد الفضالي، سيف الدين بن عطاء الله، أبو الفتوح الوفائي الفضالي، مقرئ شافعي، بصير.

كان شيخ القراء بمصر.

له كتب، منها:

الحواشي المحكمة على ألفاظ المقدمة، يعني: الآجرومية، في الأزهرية، – خ.

و شرح الجزرية في التجويد، قال المُحِبِّي: بديع.

ورسائل كثيرة في القرآت.

[1] وهو شيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام وشيخ الجامع الأزهر ابراهيم الباجوري، رحمه الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنفرد بالإيجاد, والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل العباد, وعلى آله وأصحابه أولي البهجة والرشاد, وبعد:

فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربه المتعالى: محمد بن الشافعي الفضالي الشافعي: قد سألني بعض الإخوان أن أؤلف رسالة في التوحيد، فأجبته إلى ذلك ناحياً نحو العلاّمة الشيخ السنوسي في "تقرير البراهين" غير أني أتيت بالدليل بجانب المدلول, وزدته توضيحاً لعلمي بقصور هذا الطالب، فجاءت بحمد الله تعالى رسالة مفيدة, ولتقرير ما فيها مجيدة, وسميتُها:

"**كفايةُ العوامِ فيما يجبُ عليهمْ من علمِ الكلامِ**"

واللهَ تعالى أسألُ أنْ ينفعَ بها, وهو حسبي ونعم الوكيل.

مقدمة عامة في علم العقيدة على مذهب أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية)

بيان عدد العقائد وأنَّ كلَّ عقيدة عليها دليلان: إجمالي وتفصيلي وبيان حكم "المقلد" في العقيدة

اعلم أنه يجب على كل مسلم أن يعرف " **خمسين عقيدة** ", وكل عقيدة يجب عليه أن يعرف لها دليلاً **إجمالياً أو تفصيلياً**.

قال بعضهم: يُشترط أن يعرف " **الدليل التفصيلي** ", لكن الجمهور على أنه يكفي الدليل الإجمالي لكل عقيدة من هذه الخمسين.

و" **الدليل التفصيلي** ":

مثاله **إذا قيل:** ما الدليل على وجوده تعالى؟

أنْ يُقالَ: هذه المخلوقات.

فيقول له السائلُ: المخلوقات دالةٌ على وجود الله تعالى من جهة إمكانها أو من جهة وجودها بعد عدم، **فيجيبَه.**

وأما إذا لم يجبْه، بل **قال له:** هذه المخلوقات فقط، ولم يعرف من جهة "إمكانها" أو "وجودها" بعد عدم، **فيقال له:** " دليل إجمالي ", وهو كافٍ عند الجمهور.

وأما " **التقليدُ** " وهو أنْ يعرفَ العقائدَ الخمسين, ولم يعرفْ لها دليلاً إجمالياً أو تفصيلياً، فاختلف العلماء فيه فقال بعضهم: لا يكفي التقليد والمقلد كافر.

وذهب إليه ابن العربي[1] والسنوسي[2] وأطال في " **شرح الكبرى** " في الرد على من يقول بكفاية التقليد, لكن نُقل أن السنوسي رجع عن ذلك وقال بكفاية التقليد، لكن لم نر في كتبه إلا القول بعدم كفايته.

---

[1] وهو صاحب مذهب "وحدة الوجود"، وهو مذهب مخالف لعقائد أهل **السنة**، وكان الأولى عدم ذكر اسمه بالمقارنة مع أسماء علماء أهل السنة، ولا ذكره في كتب أهل السنة.

[2] **الإمام أبو عبد الله، محمد بن يوسف، السنوسي: (ت: 895هـ):**

الإمام أبو عبد الله، **محمد بن يوسف،** السنوسي، اشتهر بالسنوسي نسبة إلى قبيلة بالمغرب، ويلقب بالحسني نسبة إلى الحسن بن علي بن طالب من جهة امة لأبية، وهو تلمساني نسبة إلى بلدة تلمسان، أخذ العلم عن والده، والعلامة نصر الزواوي، والعلامة بن توزت، وأخذ علم القراءات عن السيد الشريف أبي الحجاج الحسني، وعلم الإصطرلاب عن العالم المعدل أي عبدالله الجنداب، وأخذ الأصول والمنطق عن الإمام محمد بن عباس، والفقه عن العلامة الجلاَّب، وحضر عند الولي الكبير أبركان الرشيدي، **وأخذ علم التوحيد عن الإمام الورع أبي القاسم الكنابشي،** وأخذ الصحيحين عن الإمام الحجة الورع الصالح أبي زيد الثعالبي، وغيرهم من الشيوخ

وكان الإمام السنوسي حليما كثير الصبر لا يحقد ولا يعبس على أحد.
وله من المؤلفات الكم الكثير، منها:
شرح الحوفية، وشرح صحيح مسلم، وهو مطبوع بهامش شرح الأُبِّي علي مسلم، وشرح متن إيساغوجي في المنطق، ومختصر في المنطق ووضع عليه شرحا أيضا، وقد وضع الباجوري علية حاشية كبيرة، وهي مطبوعة، وشرح قصيدة الحبَّاك في الإصطرلاب، وأبيات الأليري في التصوف، وشرح صحيح البخاري، وشرح مشكلات البخاري، وشرح مختصر الزركشي على البخاري، وشرح متن الخونجي، وشرح رجز ابن سينا في الطب، ووضع مختصراً في القراءات السبع، وشرح الشاطبية الكبرى، وشرح الوغليسية في الفقه، ووضع نظماً في المواريث، ومختصر الرعاية المحاسبي، ومختصراً للروض الأنف، ومختصر بغية السالك في أشرف المسالك للساحلي، شرح المرشدة، والدر المنظوم في شرح الآجرومية، وبدأ في تفسير للقرآن لم يكمل.

وأما في العقائد:
فشرح جواهر العلوم للعضد في علم الكلام على طريقة الحكماء، وشرح عقيدة الحوفي في خمس كراريس، ووضع شرحه الكبير على الجزائرية، قال شيخنا سعيد فودة: وهو كتاب في العقائد، وقد حصلت على أكثر من شرح للجزائرية، وهي كلها مخطوطة أهـ تهذيب السنوسية ص 12 ط2.
وقد ذكر الجبرتي في تاريخه أن الإمام السنوسي وضع ستة كتب عقائدية كما ذكره في (ج1/ص237) حيث قال في ترجمة العلامة الشنواني"...
وقرأت عليه (أي الشيخ محمد بندر) الأصول والمعاني والبيان والمنطق وألفية العراقي **وجميع عقائد السنوسي الستة**اهـ.
وأول من صنف في علم التوحيد كتابه المسمى: السنوسية الكبرى، أو عقيدة أهل التوحيد، وقد شرحها الإمام السنوسي نفسه بشرح سماه : عمدة أهل التوفيق والتسديد شرح عقيدة أهل التوحيد، وشرحها العلامة محمد عليش بشرح سماه : هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد: وكلاهما مطبوعان، وعليهما حواشي نفيسة.
ثم اختصر الإمام السنوسي عقيدته الكبرى بمختصر سماه العقيدة الوسطى ، وشرحها هو في ثلاثة كراريس، وعليها شرح للعلامة عليش أيضاً، وعلى شرح السنوسي حاشية جليلة القدر للشيخ ياسين، وقد طبعت هذه العقيدة مؤخراً، ووضع متناً مختصراً في العقائد سماه بالعقيدة الصغرى، أو :بأم البراهين، وشرحه شرحاً واقياً نفيساً، وعلى هذا المتن شروح وحواشي كثيرة من أهمها حاشية الدسوقي على شرح السنوسي نفسه.
وقد انتشر هذا الكتاب في العالم كله ، واعتمده الأئمة والعلماء للتدريس، وهو الذي هذبه شيخنا سعيد فوده، ووضع عليه تعليقاته وحواشيه وسماه تهذيب شرح السنوسية، وقد شرحه أكثر مرة ، وكلها مسجلة ولله الحمد.
وألف متناً في عقيدة أهل السنة سماه صغرى الصغرى، وشرحه , وهو من أبدع ما كتبه المتأخرون في علم العقائد، موصلٌ إلى صلب العقائد بأبلغ عبارة وأوجزها، وقد درسه شيخنا أكثر من مرة إلى أن أعاد طبعه بحلة جديدة، ووضع عليه حواشٍ في غاية النفاسة، وشرحه عليه مسجل ولله الحمد.
وللإمام السنوسي متناً يسمى بالمقدمات السنوسية في علم العقائد، وهو لطيف جداً، وعليه شرح لأبي اسحق ابراهيم الأندلسي السرقسطي، وهو مطبوع.
وقد شرح هذه المقدمات شيخنا أيضاً بشرح واف والله الحمد.
وللإمام السنوسي عقيدة في صفحة واحدة سماها بالحفيدة، وعليها شروح ندعو الله تعالى أن يوفق إلى طبعها.
وللإمام السنوسي ترجمة في كتاب : نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي، فراجعه إن شئت ص325 من المطبوع على هامش الديباج.

بيانُ المقدماتِ العقليةِ والمنطقيةِ التي يحتاج إليها مَنْ يُريدُ دراسةَ علمِ العقيدةِ

اعلم أنَّ فهمَ " العقائد الخمسين " الآتية يتوقف على أمور ثلاثة: **الواجب والمستحيل والجائز**:

فالواجبُ: هو الذي **لا يُتصور في العقل عدمُه**، أي: لا يصدِّق العقلُ بعدمه, كالتحيز للجرم، أي: أخذه قدراً من الفراغ، والجرم كالشجر والحجر، فإذا قال لك شخص: إن الشجرة لم تأخذ محلاً من الأرض مثلاً, لا يصدق عقلك بذلك، لأن أخذه محلاً واجب لا يصدق العقل بعدمه.

و**المستحيلُ:** هو الذي **لا يُتصور في العقلِ وجوده** أي: لا يُصدِّقُ العقلُ بوجوده، فإذا قال قائل: إنَّ الجِرْمَ الفلانيَّ خالٍ عن الحركة والسكون معاً, لا يصدق عقلُك بذلك لأن خلوه عن الحركة والسكون مستحيلٌ لا يُصدقُ العقلُ بوقوعه ووجوده.

و**الجائزُ:** هو الذي **يصدق العقلُ بوجوده تارةً وبعدمه أخرى**, كوجود ولدٍ لزيدٍ، فإذا قال قائلٌ: إن زيداً له ولد, جوَّز عقلُك صدقَ ذلك، وإذا قال إن زيداً لا ولد له, جوّز عقلك صدق ذلك, فوجودُ ولد لزيدٍ وعدمُه جائزٌ يصدق العقلُ بوجودِه وعدمِه.

فهذه الأقسام الثلاثة يتوقف عليها **فهم** العقائد, فتكون هذه الثلاثة واجبة على كل مكلف من ذكر وأنثى، لأن ما يتوقف عليه الواجب يكون واجباً، بل قال إمام الحرمين: إن فهم هذه الثلاثة هي نفس العقل، فمن لم يعرفها، أي: لم يعرف "معنى الواجب" و "معنى المستحيل" و "معنى الجائز" فليس بعاقل.

فإذا قيل هنا: القدرة واجبة لله، كان المعنى قدرة لله لا يصدق العقل بعدمها، لأن الواجب هو الذي لا يصدق العقل بعدمه كما تقدم.

وأما "الواجب" بمعنى ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه، فهو معنى آخر ليس مراداً في علم التوحيد، فلا يشتبه عليك الأمر.

نعم، لو قيل: يجب على المكلف اعتقاد قدرة لله تعالى، كان المعنى يثاب على ذلك ويعاقب على ترك ذلك.

ففرق بين أن يقال: اعتقاد كذا واجب، وبين أن يقال: العلم مثلاً واجب، **لأنه إذا قيل:** العلم واجب لله تعالى، كان المعنى أن علم الله تعالى لا يصدق العقل بعدمه، **وأما إذا قيل:** اعتقاد العلم واجب، كان المعنى يثاب إن اعتقد ذلك، ويعاقب إن لم يعتقد، فاحرص على الفرق بينهما، ولا تكن ممن قلَّد في عقائد الدين فيكون إيمانك مختلَفاً فيه، فتخلد في النار عند من يقول: لا يكفي التقليد.

قال السنوسي: وليس يكون الشخص مؤمناً إذا قال: أنا جازم بالعقائد، ولو قطعت قطعاً قطعاً لا أرجع عن جزمي هذا، بل لا يكون مؤمناً حتى يعلم كل عقيدة من هذه الخمسين بدليلها.

بيانُ أهميةِ هذا العلمِ:

وتقديمُ هذا العلم فرضٌ، كما يؤخذ من "شرح العقائد"[1], لأنه جعله أساساً ينبنى عليه غيرُه, فلا يصح الحكم بوضوء الشخص أو صلاته إلا إذا كان عالماً بهذه العقائد أو جازماً بها على الخلاف في ذلك.

وإذا قيل: العجز مستحيل عليه تعالى، كان المعنى أن العجز لا يصدق العقل بوقوعه لله تعالى ووجوده، وكذا يقال في باقي المستحيلات، وإذا قيل: رَزَقَ اللهُ زيداً بدينار, يقال: جائزٌ, كان المعنى أن ذلك يصدق العقل بوجوده تارة وبعدمه أخرى.

ولنذكر لك العقائد الخمسين مجملة قبل ذكرها مفصلة:
فاعلم أنه **يجب** له سبحانه وتعالى عشرون صفة, و**يستحيل** عليه عشرون, و**يجوز** في حقه أمر واحد، فهذه إحدى وأربعون.
و**يجب** للرسل أربعة, و**يستحيل** عليهم أربعة، **ويجوز** في حقهم عليهم الصلاة والسلام أمر واحد.
فهذه الخمسون، وسيأتي تحرير الكلام عند ذكرها مفصلةً إن شاء الله تعالى.

الصفةُ الأولى من الصفات الواجبة له تعالى

الوجودُ

بيان طرق علماء أهل السنة في تعريف مفهوم "الوجود" كمصطلح ذهني:

[1] هذا اسمُ كتابٍ ذائع الشهرة في عقيدة أهل السنة، وهو شرح العقائد النسفية للإمام المحقق سعد الدين التفتازاني، وهو من أجل ما كتبه العلماء المتأخرون في العقيدة الإسلامية، ولقد منَّ الله عليَّ إذ حضرتُ شرحَه مرتين عند شيخنا المبجل سعيد عبد اللطيف فودة، وكلا الشرحين مسجل ولله الحمد.

تعريف الوجود عند غير الإمام أبو الحسن الأشعري:

واختُلف في معناه، فقال **غيرُ** الإمام الأشعري[1] ومن تبعه: **الوجود:** هي الحال الواجبة للذات

---

[1] ترجمة الإمام **أبو الحسن الأشعري** رضي الله عنه, إمام أهل السنة والجماعة:(260. 324هـ):

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل, ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل **أبي موسى الأشعري**, ولد في البصرة سنة260هـ وتوفي بغداد سنة 324هـ.

توفي والدُه وهو صغير, وأوصى بأبنائه إلى زكريا الساجي الذي كان إماماً في الحديث والفقه في عصره, **فحدث** الإمامُ الأشعريُّ عن الساجي, وأخذ **الفقهَ** عن أبي إسحاق المروزي في جامع المنصور حتى برع في **الفقه الشافعي**, وأخذ **علمَ الكلامِ** عن أبي علي الجبائي المعتزلي, ثم تركه بعد ترجح بطلان مذهب المعتزلة عنده **ورجع إلى مذهب أهل السنة والجماعة.**

وقال الإمام تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية:(347/3) في ذكر أوصاف ومناقب الإمام أبي الحسن الأشعري– رضي الله عنه:

" شيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى ..... **شيخ طريقة أهل السنة والجماعة**, وإمام المتكلمين, وناصر سنة سيد المرسلين, والذابّ عن الدين, والساعي في حفظ عقائد المسلمين ..... إمام حبر, وتقيٌ برٌ, حما جنابَ الشرعِ من الحديث المفترى, وقام في نصرة ملّة الإسلام, فنصرها نصراً مؤزراً.....أهـ

ومما عابه الإمام الكبير تاج الدين السبكي على شيخه الإمام الذهبي تركه لذكر الإمام أبي الحسن الأشعري وعدم ترجمته له أنظر ص352, ثم إن الإمام السبكي أفاض في ترجمته للإمام الأشعري مع ما يتناسب وقدره ومنزلته عند أهل السنة بخلاف الحافظ ابن كثير الذي جعلها في سطور معدودة نقلها عن ابن خليكان وابن حزم.

*ملخص جهد الإمامُ **أبو الحسن الأشعري** في نصرة مذهب أهل السنة:

قال الإمامُ الكبير الحافظُ الفقيهُ أبو بكر**البيهقيُ** رضي اللهُ عنه:

"... إلى أنْ بلغتِ النوبةُ إلى **شيخِنا أبي الحسنِ الأشعريِ**، رحمه اللهُ، فلمْ يُحْدِثْ في دينِ اللهِ حَدَثاً، ولمْ يأتِ فيهِ بِبِدْعَةٍ، بَلْ أخَذَ أقاويلَ الصحابةِ والتابعينَ، ومَنْ بعدَهم مِنَ الأئمةِ في أصولِ الدينِ؛ **فَنَصَرَها بزيادةِ شرحٍ وتبيينٍ** . بخلافِ زَعْمِ أهلِ الأهواءِ مِنْ أنَّ بعضَهُ لا يستقيمُ في الآراءِ . فكانَ في بيانِهِ تقويةُ ما لم يُدَلُ عليهِ مِنْ أهلِ السنةِ والجماعةِ، ونُصرةِ أقاويلِ مَنْ مضى مِنَ الأئمةِ كأبي حنيفة وسفيان الثوري مِنْ أهلِ الكوفةِ، والأوزاعيّ وغيرِهِ مِنْ أهلِ الشامِ، ومالكٍ والشافعيّ مِنْ أهلِ الحرمينِ، ومَنْ نَحَا نحوَهما مِنَ الحجازِ, وغيرِها مِنْ سائرِ البلادِ، وكأحمدِ بنِ حنبلٍ وغيرِهِ مِنْ أهلِ الحديثِ، والليثِ بنِ سعدٍ وغيرِهِ، وأبي عبدِ اللهِ محمدِ بنِ إسماعيلَ البخاريّ، وأبي الحسينِ مسلمِ بنِ الحجاجِ النيسابوريّ: إمامي أهلِ الآثارِ وحفاظِ السننِ التي عليها مَدارُ الشرعِ، رضي الله عنهم أجمعينَ.... اهـ .تبيين كذب المفتري:(ص103)، وطبقات الشافعية:(3/ 397).

قال الإمام الزبيدي: **(إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين) ص 6/2:**

" ولْيُعْلَمْ أنَّ كلاً من الإمامين: أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي– رضي الله عنهما . وجزاهما الله عن الإسلام خيراً، **لم يُبْدِعَا منْ عندِهما رأياً، ولم يشتقا مذهباً، إنما هما مقرران لمذهب السلف، مناضلان**

عما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأحدهما قام بنصرة نصوص مذهب الشافعي، وما دلت عليه، والثاني قام بنصرة نصوص مذهب أبي حنيفة، ما دلت عليه، وناظر كل منهما ذوي البدع والضلالات حتى انقطعوا وولوْا منهزمين وهذا في الحقيقة أصل الجهاد الحقيقي.....الخ ".

ثمَّ قال:

"فإن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه وصاحبيه محمد بن الحسن وأبا يوسف، هم أول من تكلم في أصول الدين، وأتقنوها بقواطع البراهين على رأس المائة الهجرية الأولى، فقد جاء في كتاب التبصرة البغدادية: أول متكلمي أهل السنة من الفقهاء أبو حنيفة، ألف فيه "الفقه الأكبر" و"الرسالة" في نصرة أهل السنة، وقد ناظر فرقة الخوارج والشيعة والقدرية والدهرية، وسافر إليهم لمناظرتهم وإقامة الحجة عليهم نيفاً وعشرين مرة ". انتهى من شرح الزبيدي.

* ترجمة الإمام **الماتريدي**: (ت : 332 هـ):

الإمام أبو منصور: محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي الأنصاري, نسبة إلى "ماتريد", وهي محلة بسمرقند في جمهورية أوزباكستان, ولقبه أصحابه بألقاب مختلفة: فهو إمام الهدى, وعلم الهدى, وإمام المتكلمين, ومصحح عقائد المسلمين, و **رئيس أهل السنة**، نهض بالدين في الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي كما نهض أبو الحسن الأشعري في الأقاليم المتوسطة, وواجها العقائد الباطلة التي انتشرت في زمانهما كأقوال الفلاسفة, وعقائد المعتزلة والشيعة والمجسمة والروافض والجبرية والمرجئة والخوارج والباطنية غيرهم, وكان من أبرز ما حققاه أن بيَّنا علاقة العقل بالنقل والنقل بالعقل بحيث يكونا متناصرين لا متعارضين.

وصرح السمعاني في الأنساب (ص498), والبيَّاضي في "إشارات المرام" بنسبة الماتريدي إلى أبي أيوب خالد بن زيد بن كليب الأنصاري, وهو الصحابي الذي نزل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين هاجر إلى المدينة المنورة وأقام عنده سبعة عشر شهرا ومات بقسطنطينية, وبهذا يكون أصل الإمام الماتريدي عربيا.

وذهب الإمام تاج الدين الزبيدي شارح "القاموس المحيط" وشارح "إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي, إلى أن تلك النسبة إنما هي نسبة **تشريف** لِمَا كان من دورٍ بارزٍ للإمام الماتريدي في **خدمة** هذا الدين و**الدفاع** عن عقائده, ولعل هذا الذي قاله الزبيدي في كتابه النفيس جداً "إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين": (5/2) هو الأقرب إلى الصواب.

وأما تحديد تاريخ ولادة الإمام أبي منصور الماتريدي فصعب المنال, إلا أننا يمكننا تحديد وفاة اثنين من شيوخه وهما محمد بن مقاتل الرازي, ونصر بن يحيى البلخي, أما الأول فذكر المحقق الكوثري أنه توفي سنة 248هـ , وأما الثاني فقد ذكر اللكنوي أنه توفي سنة 268هـ, وبالتالي يمكن القول بأن الإمام الماتريدي ولد قبل وفاة شيخه محمد بن مقاتل بمدة يمكنه معها من طلب العلم عليه ويتلقى منه العقيدة والفقه.

وعلى أقل تقدير يمكن أن يكون قد ولد في سنة 238هـ وهذا هو زمان الخليفة العباسي المتوكل(232-247), وهذا زمان متقدم على زمان مولد الإمام أبي الحسن الأشعري بـ (20) سنة تقريبا.

ما دامتِ الذاتُ، وهذه الحال لا تُعلل بعلة.

ومعنى كونه " **حالاً** " أنها لم ترتق إلى درجة الموجود حتى تُشاهد ولم تنحط إلى درجة المعدوم حتى تكون عدماً محضاً، بل هي واسطة بين الموجود والمعدوم، فوجودُ زيدٍ مثلاً حال واجبةٌ لذاته، أي: لا تنفك عنها.

ومعنى قولهم: " **لا تعلل بعلة** ": أنها لم تنشأ عن شيء, بخلاف كون زيد قادراً مثلاً، فإنه نشأ عن قدرته.

وأما الكلام في تاريخ وفاته, فإن من تعرض لذلك ذكر أنه مات بسمرقند سنة 333هـ إلا أن الإمام المحقق الكوثري ذكر أنه توفي سنة 332هـ على ما رواه قطب الدين الحلبي, وقطع بذلك الشيخ أبو الحسن الندوي, ولكن العلامة القرشي صاحب طبقات الحنفية ذكر أنه توفي سنة 333هـ بعد وفاة الإمام الأشعري بقليل.

وأما الدولة الإسلامية الحاكمة في الأقاليم الشرقية من بلاد الإسلام فهي الدولة السامانية, وكانت تحت سلطان الخلافة العباسية, ولم تنفصل عنها حتى سنة 261هـ واستمرت الدولة **السامانية** في حكم تلك الأقاليم حتى سنة 389هـ حيث انتهت على أيدي **آل سبكتكتين** من جهة, و**الترك الخاقانية** من جهة أخرى, مع أن **الدول الثلاثة كلها سُنِّيَّةٌ أشعرية**.

وأما موقف السامنيون من العلوم, فقد عظموها أيما تعظيم . وذلك بخلاف عصرنا هذا فقد احتقروها أيما احتقار فحسبنا الله ونعم الوكيل . وممن وصف حال تلك الأقاليم تحت الحكم الساماني المؤرخ المشهور المقدسي حيث قال:"إنه أجلُّ الأقاليم, وأكثرها أجلة وعلماء, وهو معدن الخير, ومستقر العلم, وركن الإسلام المحكم, وحصنه الأعظم, وملكه خير الملوك, وجنده خير الجنود, فيه يبلغ الفقهاء درجة الملوك اهـ وذكر ذلك ابن خليكان (4/ 245) .

ومن مآثر السامانيين خدمتهم لعقيدة أهل السنة, وتقليصهم للمعتزلة, حتى أصبحوا من أشد الناس تمسكا بعقيدة أهل السنة والدفاع عنها.

وقد كانت بيئة الإمام الماتريدي بيئة هادئة من حيث الصراعات السياسية بينما كانت عنيفة من حيث الصراعات الفكرية.

* سند الإمام الماتريدي العلمي:

تمتد سلسلة مشايخ الإمام أبي منصور الماتريدي إلى الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه, فقد درس الإمامُ الماتريديُّ على أبي نصر العياضي, وعلى أبي بكر الجوزجاني صاحب كتاب "الفرق والتمييز", وعلى نصير البلخي, وعلى محمد بن مقاتل الرازي قاضي القضاة.

فهؤلاء هم شيوخه:

أما العياضي فكان شيخا للماتريدي وفي نفس الوقت درسا معاً على أبي بكر الجوزجاني الذي تفقه على أبي سليمان الجوزجاني المتوفى بعد المائتين, وهذا الاخير تفقه على القاضي أبي يوسف (182هـ), ومحمد الحسن الشيباني (189هـ) تلميذي أبي حنيفة المباشرين المشهورين.

فكون زيد قادراً مثلاً ووجوده حالان قائمان بذاته غير محسوسين بحاسة من الحواس الخمس، إلا أنّ الأول له علة ينشأ عنها، وهي القدرة، والثاني لا علة له، وهذا ضابط للحال النفسية.

وكل حال قائمة بذات غير معللة بعلة تسمى **صفة نفسية**، وهي التي لا تعقل الذات بدونها، أي: لا تُتصور الذات بالعقل وتدرك إلا بصفتها النفسية كالتحيز للجرم، فإنك إن تصورته وأدركته أدركت أنه متحيز، وعلى هذا القول، وهو كون الوجود حالاً، فذات الله غير وجوده وذوات الحوادث غير وجوداتها.

تعريف الوجود عند الإمام الأشعري:

وقال الأشعري ومن تبعه: **الوجودُ عينُ الموجودُ**، فعلى هذا وجودُ اللهِ عينُ ذاتهِ غيرُ زائدٍ عليه في الخارج، ووجود الحادث عين ذاته، وعلى هذا لا يظهر عدُّ الوجود صفةً, لأن الوجود عين الذات, والصفة غير الذات, بخلافه على القول الأول، فإن جعله صفة ظاهر.

ومعنى "وجوب الوجود" له تعالى [على الأول]: أن **الصفة النفسية** التي هي: حالٌ ثابتةٌ له تعالى.

و معناه [على الثاني]: أن ذاته تعالى موجودة محققة في الخارج، بحيث لو كشف عنا الحجاب لرأيناها، فذات الله تعالى محققة إلا أن الوجود غيرها على الأول وهي هو على الثاني.

بيان الدليل على وجود الله تعالى:

و**الدليل** على و**جوده** تعالى " **حدوثُ العالمِ** "، أي: وجودُه بعد عدمٍ.

والعالَم:**أجرامٌ**، كالذوات, و**أعراضٌ**، كالحركة والسكون والألوان.

وإنما كان " حدوث العالم " دليلاً على وجود الله تعالى، لأنه لا يصح أن يكون حادثاً بنفسه من غير موجِد يوجده، لأنه قبل وجوده كان وجوده مساوياً لعدمه، فلما وجِد وزال عدمه علمنا أن وجوده ترجَّح على عدمه، وقد كان هذا الوجود مساوياً للعدم، فلا يصح أن يكون ترجح على العدم بنفسه، فتعين أن له مرجحاً غيره وهو الذي أوجده, **لأن ترجُّح أحد الأمرين المتساويين من غير مرجح** محالٌ.

مثلاً: زيد قبل وجوده، يجوز أن يوجد في سنة كذا ويجوز أن يبقى على عدمه، فوجوده مساوٍ لعدمه، فلما وجد وزال عدمه في الزمن الذي وجد فيه علمنا أن وجوده بموجِدٍ لا من نفسه.

فحاصل الدليل أن تقول:

العالمُ [من أجرام وأعراض]: حادثٌ، أي: موجودٌ بعد عدمٍ، وكل حادث لا بدّ له من محدث، فينتج أن العالم لا بد له من محدث، وهذا الذي يستفاد بالدليل العقلي.

وأما كون المُحْدِثِ يُسمى بلفظ الجلالة الشريف وببقية الأسماء، فهو مستفاد من الأنبياء عليهم أفضل الصلاة والسلام، فتنبه لهذه المسألة.

وهذا الدليل الذي سبق وهو "حدوث العالم" دليل على وجوده تعالى.

وأما الدليل على " حدوث العالم ":

فاعلم أنَّ **العالَمَ: أجرامٌ وأعراضٌ** فقط، كما تقدم.

و**الأعراضُ** ـ كالحركة والسكون ـ حادثةٌ, بدليل أنك تشاهدُها متغيرةً من وجود إلى عدم، ومن عدم إلى وجود، كما تراه في حركة زيد، فإنها تنعدم إن كان ساكناً وسكونه ينعدم إن كان متحركاً، فسكونه الذي بعد حركته وجد بعد أن كان معدوماً بالحركة، وحركته التي بعد سكونه وجدت بعد أن كانت معدومة بسكونه، **والوجودُ بعدَ العدمِ هو الحدوثُ**، فعلمت أن **الأعراض حادثة**.

والأجرام ملازمة للأعراض، لأنها لا تخلو عن حركة وسكون، **وكل ما لازم الحادث فهو_حادث**، أي: موجود بعد عدم، **فالأجرام حادثة** أيضاً كالأعراض.

فحاصل هذا الدليل أن تقول:

الأجرامُ ملازمةٌ للأعراضِ الحادثةِ, وكلُّ ما لازمَ الحادثَ حادثٌ، فينتج: أن الأجرامَ حادثةٌ.

وحدوث الأمرين – أعني الأجرام والأعراض – أي: وجودُهما بعد عدمٍ: دليلُ وجودِه تعالى، **لأن كل حادث لا بد له من محدِثٌ**، ولا محدث للعالم إلا الله تعالى وحده لا شريك له، كما سيأتي في دليل الوحدانية له تعالى.

وهذا هو الدليل الإجمالي الذي يجب على كل مكلف من ذكر وأنثى معرفته كما يقوله: ابن العربي والسنوسي, ويكفِّران من لم يعرفْه، فاحذرْ أن يكون في إيمانِك خلافٌ.

الصفة الثانية الواجبة له تعالى

القِدَمُ

ومعناه: **عدمُ الأولية**، فمعنى كون الله تعالى قديماً، أنه لا أول لوجوده, بخلاف زيد مثلاً، فوجوده له أول, وهو خلق النطفة التي خلق منها.

واختُلف: هل "**القديم**" و"**الأزلي**" بمعنى واحد أو مختلفان؟

فمن قال بالأول عرّفهما بقوله: ما لا أول له, أو يفسر "ما" بشيء، أي: القديم والأزلي الشيء الذي لا أول له، فيشمل ذات الله وجميع صفاته.

ومن قال بالثاني عرّف القديم بقوله: موجود لا أول له, وعرّف الأزلي بما لا أول له أعم من أن يكون موجوداً أو غير موجود, فهو أعم من القديم.

فيجتمعان في ذاته تعالى وصفاته الوجودية فيقال لذاته تعالى: أزلية، و لقدرته تعالى أزلية, وينفرد الأزلي في الأحوال ككون الله تعالى قادراً على القول بها، فإن كون الله تعالى قادراً يقال له: أزلي على هذا القول، ولا يقال له: قديم لما عرفت أن القديم لا بدّ فيه من الوجود, والكون قادراً لم يرتق إلى درجة الوجود لأنه حال.

والدليل على قدمه تعالى:

أنه إذا لم يكن قديماً كان حادثاً، **لأنه لا واسطة بين القديم والحادث،** فكل شيء انتفى عنه القدم ثبت له الحدوث، وإذا كان تعالى حادثاً افتقر إلى محدث يحدثه, وافتقر محدثه إلى محدث، وهكذا، فإن لم تقف المُحْدِثُون لزم **التسلسل:** وهو **تتابع الأشياء واحداً بعد واحد إلى ما لا نهاية له،** والتسلسل محال، وإن انتهتِ المُحْدِثون بأن قيل: إن المحدث الذي أحدث الله أحدثه الله لزم **الدور:** وهو **توقف شيء على شيء آخر توقف عليه،** فإنه إذا كان لله تعالى عز وجل مُحْدِثٌ كان متوقفاً على هذا المحدِث، وقد فرضنا أن الله أحدث هذا المحدَث، فيكون المحدث متوقفاً **على أنه** [يوجد هنا سقط في المطبوع كلمةٌ أو اثنتان], والدور محال، أي: لا يتصور في العقل وجوده، والذي أدى إلى الدور والتسلسل المحالين فرض حدوثه تعالى عز وجل، فيكون حدوثه تعالى محالاً، لأن كل شيء يؤدي إلى المحال محال.

فحاصل الدليل أن تقول:

لو كان اللهُ غيرَ قديمٍ، بأنْ كان حادثاً، لافتقر إلى مُحْدِثٍ، فيلزم **الدور** أو **التسلسل,** وهما محالان، فيكون حدوثه محالاً، فثبت قدمُه وهو المطلوب.

وهذا الدليل الإجمالي لقدمه تعالى, وبه يخرج المكلف من ربقة التقليد الذي يُخَلِّدُ صاحبَه في النار على رأي ابن العربي والسنوسي كما تقدم.

الصفة الثالثة الواجبة له تعالى

البقاءُ

ومعناه: **عدمُ الآخريةِ للوجود،** فمعنى كون الله تعالى باقياً أنَّه لا آخر لوجوده.

والدليل على بقائِه تعالى:

أنه لو جاز أنْ يلحقَه العدم لكان حادثاً، فيفتقر إلى مُحْدِثٍ، ويلزم الدور أو التسلسل، وقد تقدم تعريف كل واحد منهما في دليل القدم.

وتوضيحه:

أن الشيء الذي يجوز عليه العدم ينتفي عنه القدم، لأن كل من لحقه العدم يكون وجوده جائزاً، وكل جائز الوجود يكون حادثاً، وكل حادث يفتقر إلى محدث، وهو تعالى ثبت له القدم بالدليل المتقدم، وكل ما ثبت له القدم استحال عليه العدم، فدليل البقاء له تعالى هو دليل القدم.

وحاصله أن تقول:

لو لم يجب له البقاء بأن كان يجوز عليه لانتفى عنه القدم، والقدم لا يصح انتفاؤه عنه تعالى للدليل المتقدم.

وهذا هو الدليل الإجمالي للبقاء الذي يجب على كل شخص أنْ يعلمه، وهكذا كل عقيدة يجب أن يعلمها ويعلم دليلها الإجمالي، فإذا عرف بعض العقائد بدليله و لم يعرف الباقي بدليله، لم يكف في الإيمان على رأي من لم يكتف بالتقليد.

الصفة الرابعة الواجبة له تعالى

المخالفةُ للحوادثِ

أي: المخلوقات، فالله تعالى مخالف لكل مخلوق من إنس وجن ومَلَك وغيرها، فلا يصح اتصافه تعالى بأوصاف الحوادث من مشى وقعود وجوارح، فهو تعالى منزه عن الجوارح، من فمٍ وعين وأذن وغيرِها.

فكل ما خطر ببالك من طول وعرض وقصر وسِمَنٍ فالله تعالى بخلافه, تنزه اللهُ تعالى عن جميع أوصاف الخلق.

والدليل على وجوب المخالفة له تعالى:

أنه لو كان شيء من الحوادث يماثله تعالى، أي: إذا كان الله تعالى لو فُرِضَ اتصافُه بشيء مما اتصف به الحادث، لكان حادثاً، وإذا كان الله تعالى حادثاً لافتقر إلى محدث، ومحدثه إلى محدث، وهكذا، ويلزم الدور أو التسلسل, و كل منهما محال.

و**حاصل** هذا الدليل أن تقول:

لو شابه اللهُ تعالى حادثاً من الحوادث في شيء، لكان حادثاً مثله، لأن ما جاز على أحد المثلين جاز على الآخر، وحدوثه تعالى مستحيل لأنه تعالى واجب له القدم، وإذا انتفى عنه تعالى الحدوث ثبت مخالفته تعالى للحوادث، فليس بينه تعالى وبين الحوادث مشابهة في شيء قطعاً.

وهذا هو الدليل الإجمالي الواجب معرفتُه كما تقدم.

الصفة الخامسة الواجبة له تعالى

القيامُ بالنَّفْسِ

أي: بالذات، ومعناه: الاستغناءُ عن "المحلِّ" و"المخصص"، **والمحل**: الذات, **والمُخَصِّصُ**: المُوْجِدُ.

فمعنى كون الله تعالى **[قائماً بنفسهِ]**: أنه غنيٌّ عن ذاتٍ يقومُ بها، وغنيٌّ عن موجِدٍ، لأنه تعالى هو الموجدُ للأشياء.

والدليل على أنه تعالى قائم بنفسه أن تقول:

لو كان الله تعالى محتاجاً إلى المحل، (أي: ذات يقوم بها كما افتقر البياض إلى الذات التي يقوم بها)، **لكان** صفةً، كما أن البياض مثلاً صفة، واللهُ تعالى لا يصح أن يكون صفةً، لأنه تعالى متصف بالصفات, **والصفة لا تتصف بالصفات**، فليس الله تعالى بصفة.

و**لو** افتقر إلى موجد يوجده **لكان** حادثاً، ومحدِثُه يكون حادثاً أيضاً، ويلزم الدور أو التسلسل.

فثبت أنه تعالى هو الغنيّ الغنى المطلق، أي: غنى عن كل شيء، وأما غنى الخلقِ فهو غنى مقيد، أي: عن شيء دون شيء، والله يتولى هداك.

الصفة السادسة الواجبة له تعالى

الوحدانيةُ

في الذاتِ والصفاتِ والأفعالِ

بمعنى: **عدمُ التعدُدِ.**

ومعنى: **[كونِ اللهِ تعالى واحداً في ذاته]:** أن ذاته تعالى ليست مركبةً من أجزاء، والتركيب يسمى **كماً متصلاً**، وبمعنى أنه ليس ذاتٌ في الوجود ولا في الإمكان تشبه ذاتَه تعالى، وهذه المشابهة المستحيلة تسمى **كماً منفصلاً.**

فالوحدانية في الذات نفت الكمين المتصل في الذات والمنفصل فيها.

ومعنى: **[وحدته تعالى في الصفات]:** أنه ليس له تعالى صفتان متفقتان في الاسم والمعنى, كقدرتين وعلمين وإرادتين، فليس له تعالى إلا قدرة واحدة، وإرادة واحدة وعلم واحد, خلافاً لأبي سهل القائل: بأن له تعالى علوماً بعدد المعلومات، وهذا أعني التعدد في الصفات يسمى **كماً متصلاً في الصفات**، بمعنى أنه ليس لأحد صفة تشبه صفة من صفاته تعالى، وهذا أعني _ كون لأحد صفة إلى آخره _ يسمى **كماً منفصلاً في الصفات.**

فالوحدة في الصفات نفت الكم المتصل والمنفصل فيها.

ومعنى: **[وحدته تعالى في الأفعال]:** أنه ليس لأحد من المخلوقات فعل, لأنه تعالى الخالق لأفعال المخلوقات من الأنبياء والملائكة وغيرِهما، وأما ما يقع من موت شخص أو إيذائه عند اعتراضه مثلاً على وليٍّ من الأولياء فهو بخلق الله تعالى يخلقه عند غضب الوليِّ على هذا المعترض.

ولا تفسر الوحدة في الأفعال كقولك: ليس لغير الله فعل كفعله، لأنه يقتضي أنه لغير الله فعل لكنه ليس كفعل الله، وهو باطل, بل هو الله تعالى الخالق للأفعال كلها، فالذي وقع منك من حركة يدك عند ضرب زيد مثلاً بخلق الله تعالى، قال الله تعالى: چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ چ [الصافات], وكون غير الله تعالى له فعل يسمى **كماً منفصلاً في الأفعال.**

فالوحدانية الواجبة له تعالى نفت الكموم الخمسة المستحيلة:

فالكم المتصل في الذات: تركبها من أجزاء.

والكم المنفصل فيها: أن يكون لها ذات تشبهها.

والكم المتصل في الصفات: أن يكون له تعالى قدرتان، مثلاً.

والكم المنفصل فيها: أن يكون لغيره تعالى صفة تشبه صفة من صفاته تعالى.

و الكم المنفصل في الأفعال: أن يكون لغيره تعالى فعل، وهذه الكموم الخمسة انتفت بالوحدانية الواجبة له سبحانه. ومعنى الكم العدد.

والدليل على وجوب الوحدانية له تعالى: [وجودُ العالَم]:

فلو كان له شريك في الألوهية لا يخلو الأمر:

فإما أن يتفقا على وجود العالم بأن يقول أحدهما: أنا أوجده، ويقول الآخر: أنا أوجده معك لنتعاون عليه.

وإما أن يختلفا فيقول أحدهما: أنا أوجد العالم بقدرتي، ويقول الآخر: أنا أريد عدم وجوده.

فإن اتفقا على وجود العالم بأن أوجداه معاً، و وُجِدَ بفعلهما, لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد، وهو محال.

وإن اختلفا فلا يخلو: إما أن ينفذ مرادُ أحدِهما، أو: لا ينفذ مراد أحدهما:

فإن نفذ مرادُ أحدِهما دون الآخر, كان الذي لم ينفذ مراده عاجزاً، وقد فرضنا أنه مساوٍ في الألوهية لمن نفذ مراده، فإذا ثبت العجز لهذا ثبت العجز للآخر، لأنه مثله.

وإن لم ينفذ مرادهما كانا عاجزين.

وعلى كلٍ _ سواء **اتفقا** أو **اختلفا** _ يستحيل وجودُ شيءٍ من العالم:

لأنهما إن اتفقا على وجوده, يلزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد، إن نفذ مرادهما, وذلك محال، فلا يتأتى تنفيذ مرادهما, فلا يصح أن يوجد شيء من العالم حينئذ.

وإن اختلفا, **ونفذ مراد أحدهما**, كان الآخر عاجزاً، وهذا مثله، فلا يصح أن يوجد شيء من العالم، لأنه عاجز فلم يكن الإله هو إلا واحداً.

وإن اختلفا, **ولم ينفذ مرادهما**, كانا عاجزين، فلم يقدرا على وجود شيء من العالم، **والعالم موجودٌ بالمشاهدة**، فثبت أن الإله واحد وهو المطلوب.

[فوجودُ العالمِ دليلٌ على وحدانيته تعالى, وعلى أنه لا شريكَ له في فعلٍ من الأفعالِ، ولا واسطةَ له في فعلٍ جل تعالى، وهو الغنيُّ الغنى المطلق].

ومن هذا الدليل يُعلم أنه **لا تأثير لشيء** من النار, والسكين, والأكل في: الإحراق والقطع والشبع, بل الله تعالى يخلق الإحراق في الشيء الذي مسته النار عند مسها له, ويخلق القطع في الشيء الذي باشرته السكين عند مباشرتها له، ويخلق الشبع عند الأكل والري عند الشرب.

فمن اعتقد أن النار محرقة "بطبعها" والماء يروى بطبعه، وهكذا, فهو كافر بإجماع، ومن اعتقد أنها محرقة "بقوة" خلقها الله فيها فهو جاهل فاسق لعدم علمه بحقيقة الوحدانية.

وهذا هو الدليل الإجمالي الذي يجب على كل شخص معرفتُه من ذكر وأنثى، ومن لم يعرفه فهو كافر عند السنوسي وابن العربي, والله تعالى يتولى هداك.

و**القدم**, و**البقاء**, **والمخالفة للحوادث**, **والقيام بالنفس**, و**الوحدانية**, صفات سلبية، أي: معناها سلبٌ ونفيٌ، لأن كلاً منهما نَفَى عن الله عز وجل ما **لا** يليق به.

الصفة السابعة الواجبة له تعالى

القُدْرَةُ

وهي صفة " **تـؤثر** " في الممكن الوجود أو العدم، فتتعلق بالمعدوم فتوجدَه، كتعلقها بك قبل وجودك، وتتعلق بالموجود فتعدمَه، كتعلقها بالجسم الذي أراد الله إعدامه فيصير بها معدوماً، أي: لا شيء، وهذا **التعلق تنجيزي** بمعنى: أنها تعلقت بالفعل, والتعلق التنجيزي حادث، ولها **تعلق صلوحي قديم**، وهو صلاحيتها في الأزل للإيجاد، فهي صالحة في الأزل، لأنْ توجِد زيداً طويلاً أو قصيراً أو عريضا, وصالحة لإعطائه العلم, وتعلقها التنجيزي مختص بالحال الذي عليه زيد، فلها تعلقان تعلق صلوحي قديم, وهو ما مر, وتعلق تنجيزي حادث، وهو تعلقها بالمعدوم، فتوجده وبالموجود فتعدمه.

وهذا (أعني تعلقها بالموجود وبالمعدوم) **تعلق حقيقي**،ولها **تعلق مجازي**، وهو تعلقها بالموجود بعد وجوده وقبل عدمه, كتعلقها بنا بعد وجودِنا وقبل عدمنا, ويسمى **تعلق قبضة**، بمعنى: أن الموجود في قبضة القدرة إن شاء الله أبقاه على وجوده وإن شاء أعدمه بها، وكتعلقها بالمعدوم قبل أن يريد الله تعالى وجوده كتعلقها بزيد في زمن الطوفان، فهو تعلق قبضة أيضاً, بمعنى: أن المعدوم في قبضة القدرة إن شاء الله أبقاه على عدمه، وإن شاء أخرجه من العدم إلى الوجود وكتعلقها بنا بعد موتنا وقبل البعث فيسمى تعلق قبضة أيضاً، بمعنى ما تقدم.

فلها سبعُ تعلقات:

تعلق صلوحي قديم.

وتعلق قبضة: وهو تعلقها بنا قبل أنْ يُريدَ اللهُ وجودَنا.

وتعلق بالفعل: وهو إيجاد الله تعالى الشيء بها.

وتعلق قبضة: وهو تعلقها بالشيء بعد وجوده، وقبل أن يريد الله عدمه.

وتعلق بالفعل: وهو إعدام الله الشيء بها.

وتعلق قبضة: بعد عدمه وقبل البعث.

وتعلق بالفعل: وهو إيجاد الله لنا يوم البعث.

لكن **التعلق الحقيقي** من ذلك تعلقان: هو إيجادُ اللهِ بها وإعداه بها.

وهذا على التفصيلي, وأما الإجمالي فلها تعلقان كما هو الشائع تعلق صلوحي، وتعلق تنجيزي، لكن التنجيزي خاص بالإيجاد وبالإعدام، وأما تعلق القبضة فلا يوصف بالتنجيزي ولا بالصلوحي القديم، وما تقدم أنها تتعلق بالوجود وبالعدم هو رأي الجمهور، وقال بعضهم: لا تتعلق بالعدم, فإذا أراد الله, عدمَ شخصٍ **منع** عنه **الإمدادات** التي هي **سببٌ** في بقائه.

الصفة الثامنة الواجبة له تعالى

الإرادةُ

وهي صفةٌ "**تخصص**" الممكنَ ببعض ما يجوز عليه، فزيدٌ مثلاً يجوز عليه الطول والقصر، فالإرادة خصصته بالطول مثلاً، وأما القدرة فهي تبرز الطول من العدم إلى الوجود، **فالإرادة تخصص والقدرة تبرز**.

والممكنات التي تتعلق بها القدرة والإرادة ستة: **الوجود والعدم والصفات**، كالطول والقصر **والأزمنة والأمكنة والجهات**، وتسمى: [الممكنات المتقابلات]، فالوجودُ يقابل العدمَ، والطولُ يقابل القِصرَ، وجهةُ فوق تقابل جهةَ تحتٍ، ومكانُ كذا كمِصْرَ يقابل غيرَه كالشام مثلاً.

و **حاصل** ذلك:
أنَّ زيداً قبل وجوده يجوز عليه أنْ يبقى على عدمه ويجوز أن يوجد في هذا الزمان، فإذا وجِدَ فقد خصصت الإرادة وجوده بدلاً عن عدمه, والقدرة أبرزت الوجود, ويجوز أن يوجد في زمن الطوفان وفي غيره, فالذي **خصص** وجودَه في هذا الزمان دون غيره هو: **الإرادة**, ويجوز أن يكون طويلاً أو قصيراً، فالذي خصص طوله بدلاً عن القصر الإرادةُ، ويجوز أن يكون في جهة فوق، فالذي خصصه في جهة تحت كالأرض الإرادةُ.

و**القدرة** و**الإرادة** صفتان قائمتان بذاته تعالى موجدتان، لو كشف عنا الحجاب لرأيناهما, ولا تعلق لهما إلا بالممكن، فلا يتعلقان بالمستحيل كالشريك تنزه الله تعالى عنه, ولا بالواجب كذاته تعالى وصفاته, ومن الجهل قول من قال: إن الله قادر أن يتخذ ولداً لأنه لا تعلق للقدرة بالمستحيل, واتخاذ الولد مستحيل.
ولا يقال: إنه إذا لم يكن قادراً على اتخاذ الولد كان عاجزاً.
لأنا نقول: إنما يلزم العجز لو كان المستحيل من وظيفة القدرة ولم تتعلق به مع أنه ليس من وظيفتها إلا الممكن.
وللإرادة تعلقان:
تعلق **صلوحي قديم:** وهو **صلاحيتها للتخصيص أزلاً**، فزيد الطويل أو القصير يجوز أن يكون على غير ما هو عليه باعتبار صلاحية الإرادة، فهي صالحة لأن يكون زيد سلطاناً وأن يكون زبالاً باعتبار التعلق الصلوحي.
ولها تعلق تنجيزي قديم، وهو **تخصيص الله تعالى الشيء بالصفة التي هو عليها**، فالعلم الذي اتصف به بإرادته, فتخصيصه بالعلم مثلاً قديم, ويسمى تعلقاً تنجيزياً قديماً, وصلاحيتها لتخصيصه بالعلم وغيره باعتبار ذاتها بقطع النظر عن التخصيص بالفعل يعني تعلقاً صلوحياً قديماً.
وقال بعضهم: لها تعلق **تنجيزي حادث**، وهو تخصيص زيد بالطول مثلاً حين يوجد بالفعل.

فعلى هذا يكون لها ثلاث تعلقات, لكن **التحقيق** أن هذا الثالث ليس تعلقاً بل هو إظهار للتعلق التنجيزي القديم.

وتعلق القدرة والإرادة عام لكل ممكن حتى إن الخطرات التي تخطر على قلب الشخص مخصصة بإرادته تعالى ومخلوقة بقدرته تعالى كما ذكره الشيخ الملوي في بعض كتبه.

واعلم أن نسبة التخصيص للإرادة والإبراز والإيجاد للقدرة "مجازٌ", و**المخصص** حقيقة هو الله تعالى بإرادته و**المبرز** و**الموجد** حقيقة هو الله تعالى جل وعلا بقدرته.
فقول العامة: القدرة تفعل بفلان كذا، إن أراد القائل أن الفعل للقدرة حقيقة أو لها وللذات **كفر** والعياذ بالله تعالى، بل الفعل لذاته تعالى بقدرته.

الصفة التاسعة الواجبة له تعالى

العلمُ

وهو صفة قديمة قائمة بذاته تعالى، موجودة, **ينكشفُ** بها المعلومُ انكشافاً على وجه الإحاطة من غير سبق خفاء.

وتتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات، فيعلم ذاته تعالى وصفاته بعلمهِ، ويعلم الموجودات كلها والمعدومات كلها بعلمه, ويعلم المستحيلات، بمعنى: أنه يعلم أنَّ الشريك مستحيل عليه تعالى، ويعلم أنه لو وجد لترتب عليه فساد, تنزه الله عن الشريك وتعالى علواً كبيراً.

وله تعلق تنجيزي قديم فقط، فالله تعالى يعلم هذه المذكورات أزلاً علماً تاماً لا على سبيل الظن ولا على سبيل الشك, لأن الظن والشك مستحيلان عليه تعالى.

ومعنى قولهم: [من غير سبق خفاء]: أنه تعالى يعلم الأشياء أزلاً، وليس الله تعالى كان يجهلها ثم علمها, تنزه سبحانه وتعالى عن ذلك.
وأما الحادث فيجهل الشيء ثم يعلمه.

وليس للعلم تعلق صلوحي, بمعنى: أنه "**صالح لأن ينكشف به**" كذا، لأنه يقتضي أن كذا لم ينكشف بالفعل، وعدم انكشافه بالعلم جهل, تنزه الله تعالى عنه.

الصفة العاشرة الواجبة له تعالى

الحياةُ

وهي صفة تصحح لمن قامت به " **الإدراكَ** " كالعلم والسمع والبصر، أي: يصح أنْ يتصفَ بذلك.
ولا يلزم من الحياة الاتصاف بالإدراك بالفعل.
وهي لا تتعلق بشيء موجود أو معدوم.

والدليل على وجوب القدرة والإرادة والعلم والحياة: [وجودُ هذه المخلوقاتِ]:

لأنه لو انتفى شيءٌ من هذه الأربعة لما وجد مخلوق، فلما وجدت المخلوقات عرفنا أن الله تعالى متصف بهذه الصفات.

ووجه **توقف** وجوب هذه المخلوقات على هذه الأربع أن الذي يفعل شيئاً لا يفعله إلا إذا كان **عالماً** بالفعل, ثم **يريد** الأمر الذي يفعله, وبعد إرادته يباشر فعله **بقدرته،** ومن المعلوم أن الفاعل لا بدّ وأن يكون حياً.

والعلم والإرادة والقدرة تسمى "صفات التأثير" لتوقف التأثير عليها.

لأن الذي **يريد** شيئاً أو يقصده لا بد وأن يكون **عالماً** به قبل قصده له، ثم بعد قصده له **يباشر** فعله، مثلاً إذا كان شيءٌ في بيتك, وأردت أخذه, فعِلْمُك سابقٌ على إرادتك لأخذه, وبعد إرادتك أخذَه تأخذه بالفعل، **فتعلق هذه الصفات على الترتيب في حق الحادث،** فأولاً يوجد **العلم** بالشيء ثم **قصده** ثم **فعله،** وأما في حقه تعالى **فلا** ترتيب في صفاته إلا في التعقل، فأولاً تتعقل أن العلم سابق ثم الإرادة ثم القدرة، أما في التأثير والخارج فلا ترتيب في صفاته تعالى، فلا يقال: تعلق العلم بالفعل، ثم الإرادة ثم القدرة لأن هذا في حق الحادث، وإنما الترتيب بحسب تعقلنا فقط.

الصفة الحادية عشرة والثانية عشرة من صفاته تعالى

السمعُ والبصرُ

وهما صفتان قائمتان بذاته تعالى، يتعلقان بكلّ موجود، أي: ينكشف بهما كل موجود واجباً كان أو جائزاً.

والسمع والبصر يتعلقان بذاته تعالى وصفاته، أي: إن ذاته تعالى وصفاته منكشفة له تعالى بسمعه وبصره زيادة على الانكشاف بعلمه، وزيد وعمرو والحائط يسمع الله تعالى ذواتها, ويبصرها, ويسمع صوت صاحب الصوت ويبصره، أي: الصوت.

فإن قلت: سماع الصوت ظاهر، وأما سماع ذات زيد وذات الحائط غير ظاهر، وكذلك تعلق البصر بالأصوات لأن الأصوات تسمع فقط.

قلنا: يجب علينا الإيمان بأنهما متعلقان بكل موجود. وأما كيفية التعلق فهي مجهولة لنا، فالله تعالى يسمع ذات زيد ولا نعرف كيفية تعلق السمع بها, وليس المراد أنه يسمع مشي ذات زيد، لأن سماع مشيه داخل في سماع الأصوات، والله تعالى يسمع الأصوات كلها، بل المراد أنه يسمع ذات زيد وجثته زيادة على سماع مشيه مثلاً، لكن لا نعرف كيفية تعلق سماع الله تعالى بنفس الذات, وهذا ما كُلِّف به الشخصُ من ذكرٍ وأنثى، وبالله التوفيق.

والدليل على السمع والبصر: قوله تعالى: چ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ چ [الحج].

واعلم أن تعلق السمع والبصر بالنسبة للحوادث تعلق **صلوحي قديم** قبل وجودها, وبعد وجودها **تعلق تنجيزي** حادث، أي: إنها بعد وجودها منكشفة له تعالى بسمعه وبصره زيادة على الانكشاف بالعلم، فلهما تعلقان، وأما بالنسبة له تعالى وصفاته **فتعلق تنجيزي** قديم، بمعنى أن ذاته تعالى وصفاته منكشفة له تعالى أزلاً بسمعه وبصره، فيسمع تعالى ذاته وجميع صفاته الوجودية من قدرة وسمع وغيرهما، ولا نعرف كيفية التعلق، ويبصر تعالى ذاته وصفاته الوجودية من قدرة وبصر وغيرهما، ولا ندري كيفية التعلق.

وما تقدم أن السمع والبصر يتعلقان بكل موجود، هو رأي السنوسي ومن تبعه، وهو المرجح.

وقيل: إن السمع لا يتعلق إلا بالأصوات والبصر لا يتعلق إلا بالمبصرات.

وسمع الله تعالى **ليس** بأذن ولا صماخ، **وبصره ليس** بحدقة ولا أجفان، تنزه وتعالى عن ذلك علواً كبيرا

الصفة الثالثة عشرة من صفاته تعالى

الكلامُ

وهي صفة قديمة قائمة بذاته تعالى، ليست بحرف ولا صوت، منزهة عن التقدم والتأخر والإعراب والبناء، بخلاف كلام الحوادث.

وليس المراد بكلامه تعالى الواجب له تعالى الألفاظ الشريفة المنزلة على النبي صلى الله عليه وسلم، لأن هذه حادثة والصفة القائمة بذاته تعالى قديمة، وهذه مشتملة على تقدم وتأخر وإعراب وسور وآيات, والصفة القديمة خالية عن جميع ذلك، فليس فيها آيات ولا سور ولا إعراب، لأن هذه تكون للكلام المشتمل على حروف وأصوات, والصفة القديمة منزهة عن الحروف والأصوات كما تقدم، وليست هذه الألفاظ الشريفة دالة على الصفة القديمة بمعنى أن الصفة القديمة تفهم

منها، بل ما يفهم من هذه الألفاظ مساوٍ لما يفهم من الصفة القديمة، لو كشف عنا الحجاب وسمعناها.

فحاصله: أن الألفاظ هذه تدل على معنى، وهذا المعنى مساوٍ لما يفهم من الكلام القديم القائم بذاته تعالى، فاحرص على هذا الفرق, فإنه يغلط فيه كثير.

ويُسمى كلٌ من الصفةِ القديمةِ والألفاظِ الشريفةِ: قرآناً، وكلامَ الله، إلا أنَّ **الألفاظ الشريفة** مخلوقة مكتوبة في اللوح المحفوظ، نزل بها جبريل – عليه السلام – على النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن نزلت في ليلة القدر في بيت العزة محل في سماء الدنيا، كتبت في صحف ووضعت فيه.

قيل: نزلت في بيت العزة دفعة واحدة، ثم نزلت عليه صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة.

وقيل: في ثلاث وعشرين.

وقيل: في خمس وعشرين.

وقيل: كان ينزل في بيت العزة في ليلة القدر بقدر ما ينزل كل سنة، ولم ينزل في بيت العزة دفعة واحدة، والذي نزل عليه صلى الله عليه وسلم اللفظ والمعنى.

وقيل: نزل عليه المعنى فقط. واختلف القائلون بهذا، فقال **بعضهم:** عبر النبيُّ صلى الله عليه وسلم عن المعنى بالألفاظ من عنده، **وقيل:** الذي عبر عنها جبريل – عليه السلام – **والتحقيق أنها نزلت لفظاً ومعنىً.**

وبالجملة فالصفة القائمة بذاته تعالى قديمة ليست بحرف ولا صوت.

واستشكل المعتزلةُ وجودَ كلامٍ من غير حروف؟

فأجاب أهل السنة بأن حديثَ النَّفْسِ كلامٌ يتكلم به الشخصُ في نفسِه من غيرِ حرفٍ ولا صوتٍ، فقد وجِدَ كلامٌ من غير حرف ولا صوت، وليس مرادُ أهلِ السنةِ تشبيهَ كلامِه تعالى بحديث النفس، لأنه كلامه تعالى قديم وحديث النفس حادث، بل مرادهم الرد على المعتزلة في قولهم: لا يوجد كلام من غير حرف ولا صوت.

ودليل وجوب الكلام له تعالى قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ [النساء:]،

فقد أثبت لنفسه كلاماً.

والكلام يتعلق بما يتعلق به العلمُ من الواجبِ والجائز والمستحيل، لكنْ **تعلقُ العلمِ بها تعلقُ انكشافٍ**، بمعنى أنها منكشفة له تعالى بعلمه **وتعلقُ الكلامِ بها تعلقُ دلالةٍ**، بمعنى أنه لو كُشف عنا الحجابُ وسمعنا الكلام القديم لفهمناها منه.

الصفة الرابعة عشرة من صفاته الواجبة له تعالى

كونُه تعالى قادراً:

وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة وغير معدومة, وهي غير القدرة, بينها وبين القدرة تلازم، فمتى وجدت القدرة في ذات وجدت فيها الصفة المسماة بالكون قادراً سواء كانت الذات قديمة أو حادثة.

فذات زيد خلقَ اللهُ تعالى فيها القدرةَ على الفعلِ، وخلق فيها صفة تسمى: كونَ زيدٍ قادراً، وهذه الصفة تسمى _ **حالاً** _ والقدرة **علة** فيها في حق الحوادث, وأما في حقه تعالى **فلا يقال:** القدرة **علة**ٌ في كون الله تعالى قادراً، **بل يقال:** بين القدرة وكونه تعالى قادراً **تلازم**.

وقالت المعتزلة: بالتلازم بين قدرة الحادث وكون الحادث قادراً، إلا أنهم لا يقولون بخلق الله الصفة الثانية، بل متى خلق الله القدرة في الحادث نشأ عنها صفة تسمى كونه قادراً من غير خلق.

الصفة الخامسة عشرة من صفاته الواجبة له تعالى

كونه تعالى مريداً:

وهي صفة قائمة بذاته تعالى، غير موجودة، ولا معدومة، وتسمى حالاً، وهي غير الإرادة سواء كانت الذات قديمة أو حادثة، فذات زيد خلق الله تعالى فيها الإرادة للفعل، وخلق فيها صفة تسمى كون زيد مريداً، وما تقدّم من الخلاف بين المعتزلة وأهل السنة في الكون قادراً يجري مثله في الكون مزيداً.

الصفة السادسة عشرة من صفاته تعالى

كونه تعالى عالماً:

وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة, وهي غير العلم، ويجري هذا في الحادث, ومثاله ما تقدّم والخلاف بين المعتزلة وأهل السنة جار فيه.

الصفة السابعة عشرة الواجبة له تعالى

كونه تعالى حياً:

وهي صفة قائمة بذاته تعالى، غير موجودة ولا معدومة, وهي غير الحياة, وفيه جميع ما تقدم.

الصفة الثامنة عشرة الواجبة له تعالى

كونه تعالى سميعاً:

وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة، وهي غير السمع، وفيه جميع الذي تقدم.

الصفة التاسعة عشرة الواجبة له تعالى

كونه تعالى بصيراً:

وهي صفة قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة، وهي غير البصر، وفيه جميع ما تقدم.

الصفة العشرون وهي تمام ما يجب له تعالى على التفصيل وهي

كونه تعالى متكلماً:

وهي صفة قائمة بذاته تعالى، غير موجودة، ولا معدومة وهي غير الكلام، وفيه جميع ما تقدم.

تنبيه:

ما تقدم من: القدرة, والإرادة, والعلم, والحياة, والسمع, والبصر, والكلام, ويسمى صفات "**المعاني**" من إضافة العام للخاص، أو الإضافة البيانية, وما بعدها وهو: كونه تعالى قادراً... إلخ، تسمى صفات "**معنونة**" نسبة "**للمعاني**"، لأنها تلازمها في القديم, وتنشأ عنها في الحادث على ما تقدم.

هذا، وزاد **الماتريدية**[1] في صفات المعاني صفة ثامنة، وسموها: "**التكوين**"، وهي صفة موجودة كبقية صفات المعاني لو كُشف عنا الحجابُ لرأيناها كما نرى صفات المعاني لو كشف عنا الحجاب.

واعترضهم **الأشاعرة**[1] بأن ما فائدة التكوين بعد القدرة؛ لأن **الماتريدية يقولون**: إن الله يوجد ويُعدم بالتكوين.

1+[1] مبحث مفيد في الفرق الإسلامية:

اعلم أن كبار الفرق الإسلامية ثمانية: المعتزلة, والشيعة, والخوارج, والمرجئة, والنجارية, والجبرية, والمشبهة (ومنهم مذهب ابن تيمية وأتباعه من الوهابية والسلفية), [والناجية: (أهل السنة)].

الفرقة الأولى: المعتزلة:

أصحاب واصل بن عطاء, اعتزل عن مجلس الحسن البصري حين دخل على الحسن رجلٌ فقال: يا إمام الدين, ظهر في زماننا جماعةٌ يكفرون صاحب الكبيرة, فكيف تحكم لنا؟

فتفكر الحسن, وقبل أن يجيب, قال واصل: أنا لا أقول صاحب الكبيرة مؤمن ولا كافر, ثم قام إلى اسطوانة من اسطوانات المسجد وأخذ يقرر على جماعة من أصحاب الحسن أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر.

فقال الحسن: اعتزل عنا واصل, فلذلك سُمي أصحابه "معتزلةً", **ويلقبون "بالقدرية" .** بفتح الدال . لإسنادهم "أفعال العباد" إلى "قدرتهم", وإنكارهم "القدر" فيها, أي: خَلْقُ اللهِ تعالى لها.

و"المعتزلة" لقبوا أنفسهم: "أصحاب العدل والتوحيد".

أما تلقبهم "بالأول" فلقولهم بوجوب الأصلح وثواب المطيع.

وأما "الثاني" فلقولهم بنفي الصفات القديمة (المعاني).

وقالت المعتزلة جميعاً بنفي الصفات الزائدة على الذات **(وهي التي يسميها أهل السنة بالمعاني، وهي: الحياة العلم والإرادة والعلم والكلام والسمع والبصر)**, وإن كلامه تعالى مخلوق محدث مركب من الحروف والأصوات **(وافقهم ذلك ابن تيمية والشيعة)**, وبأنه تعالى **غير** مرئي في الآخرة بالأبصار, وبأن الحُسْنَ والقُبْحَ عقليان, ويجب عليه رعاية الحكمة والمصلحة في أفعاله, وثواب المطيع والتائب, وعقاب صاحب الكبيرة (وافقهم في ذلك الشيعة).

ثم إنهم بعد اتفاقهم على هذه الأمور المذكورة افترقوا عشرين فرقة, يكفر بعضهم بعضاً, والمعتزلة تنقسم إلى:

الواصلية, والعمرية . بفتح العين وسكون الميم . , والهذيلية, والنظامية, والأسوادية, والإسكافية, والجعفرية, والبشرية, والمزدارية, والهشامية, والصالحية, والحائطية, والحديبية, والمعمرية والثمامية, والخباطية, والجاحظية, والكعبية, والجبائية, والبهشمية.

الفرقة الثانية: الشيعة:

أي: الذين شايعوا علياً رضي اله عنه، أي: تابعوه, وقالوا: إنه الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم,و بالنص, إما جلياً, وإما خفياً, واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده, وإن خرجت فإما بظلم يكون من غيرهم, وإما ببيعة منه, أو من أولاده.

وهم اثنان وعشرون فرقة, يكفر بعضهم بعضاً, أصولهم ثلاث فرق:

غلاة, **وزيدية, وإمامية**, والمغيرية, والجناحية, والمنصورية, والخطابية . بفتح الخاء وتشديد الطاء . , والغرابية, والذمية . بفتح الذال المعجمة . , والهشامية . والزرارية, واليونسية, والشيطانية, والرزامية, والمفوضة, والبدائية, والنصيرية . على التصغير . , والاستحامية . وهما فرقة واحدة . **والإسماعيلية, وقد تُلَقَّبُ الإسماعيلية بالباطنية وبالقرامطة.**

وأما الزيدية, فثلاث فرق: الجارودية, والسليمانية, والبشرية.

وأما الإمامية فلم يتفرقْ أوائلهم, وإنْ تفرقَ متأخروهم, ولذلك عُدُّوا فرقةً واحدةً.

الفرقة الثالثة: الخوارج:

وهم سبع فرق:

المحكمية . بضم الميم وكسر الكاف المشددة . , والنهيشية, والأزارمة, والنجدات, والأضفرية . بالفاء . , **الإباضية, وافترق الإباضية فرقاً أربعاً, الحفصية, واليزيدية, والحارثية, والقائلون بأن إتيان المأمور به طاعة وإن لم يقصد به وجه الله,** والسابعة من الخوارج العجاردة, وهم عشر فرق: الميمونية, الحمزية, الشعيبية, والحازمية, والحليفية, الاطرافية, المعلومية, المجهولية, الصلنية, الشعالية, وتفرق الشعالية فرقاً أربعاً: الأخنسية, و المعبدية, والشيبانية, والمكرمية.

الفرقة الرابعة: المرجئة:

لُقِبُوا به لأنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية, فهم يعطون الرجاء.

وفرقهم خمس:

اليونسية, والعبيدية, والغسَّانية . بالغين المعجمة والسين المهملة المشددة . , والثوبانية, والتومية.

الفرقة الخامسة: النجارية, أصحاب محمد حسن النجار, وهم ثلاث فرق:

البرغوثية, والزعفرانية, والمستدركية.

الفرقة: السادسة الجبرية:

الجَبْرُ: إسناد فعل العبد إلى الله تعالى.

والجبرية قسمان:

متوسطة بين الجبر والتفويض, تُثبت للعبد كسباً في الفعل بلا تأثير فيه كالأشعرية.

وخالصة لا تثبت الكسب, كالجهمية.

الفرقة السابعة: المشبهة:

شبَّهوا اللهَ تعالى بالمخلوقات, وهم فرقة واحدة قائلة بالتشبيه وإن اختلفوا في طريق التشبيه:

فمنهم مشبهة غلاة الشيعة.

ومنهم مشبهة الحشوية.

فأجابوا بأن القدرة تهيء الممكن للوجود، أي: تسيره قابلاً للوجود، بعد أن لم يكن, والتكوين بعد ذلك يوجده بالفعل.

ورده **الأشاعرة** بأن الممكن قابل للوجود من غير شيء.

ومن أجل كونهم زادوا هذه الصفة قالوا: إن صفات الأفعال قديمة كالخلق والإحياء والرزق والإماتة، لأن هذه الألفاظ أسماء "للتكوين" الذي هو صفة موجودة عندهم، و"التكوين" قديم، فتكون صفات الأفعال قديمة, وعند **الأشاعرة صفات الأفعال حادثة**، لأنها أسماء لتعلقات القدرة، فالإحياء اسم لتعلق القدرة بالحياة والرزق اسم لتعلق القدرة بالمرزوق، والخلق اسم لتعلقها بالمخلوق، والإماتة اسم لتعلقها بالموت، وتعلقات القدرة عندهم حادثة.

ومنهم مشبهة الكرَّاميَّة.

ويندرج في سلك "المشبه" و"المجسمة" في هذا الزمان التيمية وهم ابن تيمية وابن القيم وأتباعهما من السلفية المعاصرة والوهابية.

الفرقة الناجية: أهل السنة:

وأما الفرقة الناجية المستثناة في الحديث المذكور فهم: الأشاعرة والسلف من المحدثين وأهل السنة والجماعة:

ومذهبهم خالٍ عن بدع هؤلاء السابقين.

قال شارح "المقاصد": والمشهور من أهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار هم: "الأشاعرة", أصحاب أبي الحسن الأشعري.

وفي ديار ما وراء النهر أهل السنة هم: "الماتريدية", أصحاب أبي منصور المَاتُرِيْدِيّ.

وماتريد قرية من قرى سمرقند.

وبين الطائفتين اختلافٌ في بعض الأصول, كمسألة التكوين, ولا يُنْسَبُ أحدُهما إلى البدعة.

أقول:

المعتزلة عشرون فرقة. والشيعة اثنان وعشرون فرقة. والخوارج ما عدا الإباضية والعجاردة منها, خمس فرق, والإباضية أربع فرق, والعجاردة ما عدا الشعالبة منها تسع فرق, والشعالبة أربع فرق. والمرجئة خمس فرق, والنجارية ثلاث فرق. والجبرية فرقتان. والمشبهة فرقة واحدة. فالمجموع ستة وسبعون, وهذا زائد على العدد الواقع في الحديث المذكور, فيجب أن يُعَد واحدٌ من الإباضية والشعالبة فرقة واحدة.

بيان الصفات المستحيلة في حق الله تعالى

ومن الخمسينَ عشرونَ أضدادُ هذه العشرين هي:

الأولى:العدم ضد الوجود.

الثانية: الحدوث ضد القدم.

والثالثة: الفناء ضد البقاء.

والرابعة: المماثلة ضد المخالفة.

يستحيل عليه تعالى أنْ يُماثلَ الحوادِثَ في شيء مما اتصفوا به، فلا يمر عليه تعالى زمان, وليس له مكان، وليس له حركة ولا سكون, ولا يتصف بألوان ولا بجهة، فلا يقال: فوق الجرم ولا عن يمين الجرم, وليس له تعالى جهة، فلا يقال: إني تحت الله، فقول العامة إني تحت ربنا، أو إن ربي فوقي كلام منكر يخاف على من يعتقده الكفر.

الخامسة: الاحتياج إلى محل، أي: ذات يقوم بها, أو إلى مخصص أي: مُوْجِدٍ _ تعالى الله عن ذلك، وهذا ضد القيام بالنفس.

السادسة: التعدد: بمعنى التركيب في الذات أو الصفات, أو وجود نظير في الذات أو الصفات أو الأفعال, وهذه ضد الوحدانية.

السابعة: العجز وهو ضد القدرة: فيستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما من الممكنات.

الثامنة: الكراهة، وهي ضد الإرادة: فيستحيل عليه تعالى أن يوجد شيئاً من العالم مع كراهته له أي: عدم إرادته، فالموجودات الممكنات أوجدها الله تعالى بإرادته واختياره.

ويؤخذ من وجوب الإرادة له تعالى, **أن وجود المخلوقات ليس بطريق التعليل ولا بطريق الطبع.**

والفرق بينهما:

أن الموجود بطريق **التعليل** كلما وجدت علته وجد من غير توقف على شيء آخر، كحركة الأصبع فإنها علة لحركة الخاتم متى وجدت وجدت الثانية من غير توقف على شيء آخر.

وأن الموجود بطريق **الطبع**، يتوقف على شرط وانتفاء مانع كالنار، فإنها لا تحرق إلا بشرط المماسة للحطب وانتفاء البلل الذي هو المانع من إحراقها، فالنار تحرق بطبيعتها عند القائلين بالطبيعة لعنهم الله.

بل الحق أن الله تعالى يخلق الإحراق في الحطب عند مماسته النار، كما يخلق حركة الخاتم عند وجود حركة الأصبع, **فلا** وجود لشيء بالتعليل ولا بالطبع خلافاً للقائلين بذلك.

و**يستحيل** عليه تعالى أن يكون **علة** في العالم نشأ عنه بغير اختياره, أو يكون **طبيعة** وجد العالم بطبيعته, تنزه الله عن ذلك وتعالى علواً كبيراً.

التاسعة: الجهل، فيستحيل عليه تعالى الجهل بممكن من الممكنات سواء كان:

بسيطاً: وهو عدم العلم بالشيء.

أو **مركباً:** وهو إدراك الشيء على خلاف ما هو عليه، ويستحيل عليه تعالى الغفلة والذهول, وهذا ضد العلم.

العاشرة: الموت، وهو ضد الحياة.

الحادية عشر: الصمم، وهو ضد السمع.

الثانية عشر: العمى، وهو ضد البصر.

الثالثة عشر: الخرس وفي معناه البكم، وهو ضد الكلام.

الرابعة عشر: كونه تعالى عاجزاً وهو ضد كونه تعالى قادراً.

الخامسة عشر: كونه تعالى: كارهاً وهو ضد كونه تعالى مريداً.

السادسة عشر: كونه تعالى جاهلاً، وهو ضد كونه تعالى عالماً.

السابعة عشر: كونه تعالى ميتاً، وهو ضد كونه تعالى حياً.

الثامنة عشر: كونه تعالى: أصم وهو ضد كونه تعالى سميعاً.

التاسعة عشر: كونه تعالى أعمى، وهو ضد كونه تعالى بصيراً.

العشرون: كونه تعالى أبكم، وفي معناه الخرس وهو ضد كونه تعالى متكلماً.

فهذه العشرون كلها مستحيلات عليه تعالى.

و اعلم أن دليل كل واحد من العشرين الواجبة يثبتها له تعالى وينفي عنه ضدها.
وأدلة السبع المعاني هي أدلة السبع المعنوية.

فهذه أربعون عقيدة يجب لله تعالى منها عشرون وينتفي عنه تعالى عشرون وعشرون دليلاً إجمالياً كل دليل أثبت صفة ونفي ضدها.

تنبيه:

قال بعضهم: **الأشياء أربعة:** موجوداتٌ, ومعدوماتٌ, وأحوالٌ, واعتباراتٌ:
فالموجودات، كذات زيد التي تراها.
و**المعدومات**، كولدك قبل أنْ يُخلق.
و**الأحوالُ،** كالكون قادراً.
والاعتباراتُ، كثبوت القيام لزيد.
وعلى هذا أعني كونُ الأشياءِ أربعةً، جرى السنوسي في "**الصغرى**[1]" لأنه أثبت الأحوال، وجعل الصفات الواجبة عشرين، وجرى في غيرها على نفي الأحوال، **وهو الحق،** فعلى هذا تكون الصفات ثلاثة عشر لأنه يسقط منها السبع المعنوية، وهي كونه تعالى قادراً إلى آخرها، فليس له تعالى صفة تسمى كونه قادراً، **لأن الحق نفي الأحوال،** فعلى هذا تكون الأشياء ثلاثة: **موجودات** و**معدومات** و**اعتبارات،** وإذا سقط من العشرين الواجبة سبعٌ معنويةٌ يسقط من الأضداد سبع أيضاً، فليس هناك صفة تسمى الكون عاجزاً إلى آخرها، فلا يحتاج إلى عدها من المستحيلات، فتكون المستحيلات ثلاثة عشر أيضاً، **هذا إن عُدَّ الوجودُ صفة وهو رأي غير الأشعري،** وأما على رأي الأشعري **فالوجود عين الموجود،** فوجوده تعالى عينُ ذاتِه، فيكون الوجود ليس بصفة، فتكون الصفات الواجبة اثنتي عشرة: القدم, والبقاء, والمخالفة, والقيام بالنفس ويعبر عنه

[1] وهي المعروفة باسم "أم البراهين".

بالاستغناء المطلق, والوحدانية, والقدرة, والإرادة, والعلم, والحياة, والسمع, والبصر , والكلام، **وتسقط المعنوية لأن ثبوتها مبني على القول بالأحوال، والحق خلافه.**

وإن أردت أن **تُعَلِّمْ** صفاتِه تعالى **للعامة،** فأثْبِتْ بها أسماء مشتقة من الصفات المذكورات، فيقال: إن الله تعالى: موجود قديم، مخالف للحوادث, مستغن عن كل شيء, واحد, قادر , مريد, عالم، حي، سميع، بصير، متكلم، ويعلمون أضدادها.

واعلم أن بعض الأشياخ فرّق بين **الأحوال** و**الاعتبارات** فقال: "الحال" و"الاعتبار" كل منهما غير موجود ولا معدوم، بل له تحقق في نفسه إلا أن الحال له تعلق وقيام بالذات، والاعتبار لا تعلق له بالذات ويقول: إن الاعتبار يتحقق في غير الأذهان.

واعترض عليه: بأن الاعتبار صفة، وإذا كان لا تعلق له بالذات ويتحقق في غير الأذهان فأين موصوفه، والصفة لا تقوم بنفسها بل لا بدّ لها من موصوف، **فالحق أن "الاعتبارات" لا تحقق لها إلا في الذهن،** وهي قسمان:

اعتبار اختراعي: وهو الذي لا أصل له في الوجود، كفرضك الكريم بخيلاً والجاهل عالماً.

واعتبار انتزاعي: وهو الذي له أصل في الخارج, كثبوت قيام زيد ، فإنه منتزع من قولك: زيد قائم, واتصاف زيد بالقيام ثابت في الخارج.

العقيدة الحادية والأربعون

الجائز في حقه تعالى

بيان معنى القضاء والقدر:

فيجب على كل مكلف أن يعتقد أن الله تعالى **يجوز في حقه أن يخلق [الخير والشر]** ، فيجوز أن الله تعالى يخلق **الإسلام** في زيد، **والكفر** في عمرو، **والعلم** في أحدهما، **والجهل** في الآخر.

ومما يجب اعتقاده أيضاً على كلِّ مُكلفٍ أنَّ **[الأمور خيرها وشرها بقضاء وقدر]** .

واختُلف في معنى: **[القضاء والقدر]** :

فقيل: " **القضاء** ": إرادة الله تعالى وتعلقها الأزلي، و" **القدر** ": إيجاد الله تعالى الأشياء على وفق الإرادة، فإرادة الله تعالى المتعلقة أزلاً بأنك تصير عالماً أو سلطاناً قضاء, وإيجاد العلم فيك بعد وجودك أو السلطنة على وفق الإرادة قدر.

وقيل: " **القضاء** ": علم الله الأزلي وتعلقه بالمعلوم، و"**القدر**": إيجاد الله الأشياء على وفق العلم, فعلم الله المتعلق أزلاً بأن الشخص يصير عالماً بعد وجوده "قضاء", وإيجاد العلم فيه بعد وجوده "قدر".

وعلى كل من القولين، " **فالقضاء** " **قديم** لأنه صفة من صفاته تعالى، إما الإرادة أو العلم, و"**القدر** ": **حادث**، لأنه الإيجاد، والإيجاد من تعلقات القدرة وتعلقات القدرة حادثة.

والدليل على أنَّ الممكنات جائزة في حقه تعالى:

أنه اتفق على جوازها، فلو وجب عليه تعالى فعلُ شيءٍ منها **لانقلب الجائز واجباً**، ولو امتنع عليه فعل شيء منها **لانقلب الجائز مستحيلاً [وانقلاب الجائز واجباً أو مستحيلاً باطل]** .

وبهذا تعلم أنه تعالى: [لا يجب عليه شيءٌ] خلافاً للمعتزلة في قولهم: إن الله تعالى يجب عليه أن يفعل " الصلاح " بالعبد، فيجب عليه تعالى أن يرزقه, وهذا زورٌ عليه تعالى وكذب، تنزه الله عن ذلك، فخلْقه " الإيمانَ " في زيد مثلاً وإعطاؤه العلمَ من فضله من غير وجوب.

ومما يرد على المعتزلة أن الأطفال ينزل بهم الضرر من الأسقام والأمراض، وهذا لا صلاح فيه للأطفال، ولو كان الصلاح واجباً عليه تعالى لما نزل الضرر بالأطفال، لأنهم يقولون: إن الله لا يترك الواجب عليه تعالى، لأن ترك الواجب عليه نقص، والله تعالى منزه عن النقص بالإجماع.

بيان أنَّ إثابة المطيع وعقاب العاصي من الجائزات عند أهل السنة:

وإثابته تعالى للمطيع فضل منه وعقابه للعاصي عدل منه، إذ لا تنفعه تعالى طاعة ولا تضره معصية، لأنه النافع الضارّ وإنما هذه الطاعات والمعاصي علامة على أن الله تعالى يثيب ويعاقب من اتصف بهما، فمن أراد قربه وفقه للطاعة، ومن أراد خذلانه ويُعْدَهُ خلق فيه المعصية, فجميع الأمور من أفعال الخير والشر بخلق الله تعالى، لأنه تعالى خلق العبد وما عمله العبد لقوله عز وجل: چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ چ [الصافات].

مسألة الرؤية لله تعالى في الدار الآخرة:

ومما يجب اعتقاده أن الله تعالى: [يجوز أنْ يُرى في الآخرة للمؤمنين]:

لأن الله تعالى علق الرؤية على استقرار الجبل في قوله تعالى: چ ۋ ۉ ې ې ى ى چ [الأعراف]، واستقرار الجبل جائز، فيكون المعلَق عليه من الرؤية جائزاً، لأن المعلَق على الجائز جائزٌ، **لكن رؤيتنا له تعالى بلا كيفٍ**، أي: ليست كرؤية بعضنا بعضاً، **فلا يُرى** تعالى في جهةٍ ولا **بلونٍ** ولا يُرى تعالى **جسماً** _ تنزه الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، ونفى الرؤية لله تعالى المعتزلة قبحهم الله تعالى، وهي من عقائدهم الزائغة الباطلة.

ومن **عقائدهم الفاسدة** أيضاً قولهم: **[إن العبد يخلق أفعال نفسه]** ولأجل قولهم هذا يسمون **بالقدرية،** لأنهم يقولون: [بأن أفعال العبد بقدرته] كما سميت الطائفة القائلون [بأن العبد مجبور على الأفعال التي يفعلها] **بالجبرية،** نسبة إلى قولهم: [بجبر العبد وقَهْرِهِ] ، وهي عقيدة زائغة أيضاً.

والحق أن العبد لا يخلق أفعال نفسه، وليس مجبوراً، بل إن الله تعالى يخلق الأفعال الصادرة من العبد مع كون العبد له اختيار فيها، قال السعد في " شرح العقائد ": وهذا الاختيار لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة، بل الشخص يجد بين حركة يده إذا حركها هو وبين ما إذا حركها الهواء قهراً عنه فرقاً.

ومن الجائز عليه تعالى: [إرسال جميع الرُّسُلِ]:

فإرساله تعالى لهم _ عليهم أفضل الصلاة والسلام _ بفضله لا بطريق الوجوب لأنه تعالى لا يجب عليه شيء كما مر.

و مما يجب اعتقاده: **أن أفضل المخلوقات على الإطلاق نبينا صلى الله عليه وسلم** وعلى آله وعلى أهل بيته أجمعين.
ويليه صلى الله عليه وسلم في الأفضلية بقية أولي العزم، وهم: سيدنا إبراهيم، فسيدنا موسى، فسيدنا عيسى، فسيدنا نوح، وهم في الأفضلية على هذا الترتيب، وكونهم خمسة : نبيُّنا _ صلى الله عليه وسلم _ والأربعة بعده **هو الصحيح**.
وقيل: أولو العزم أكثر من ذلك، ويلي أولي العزم في الأفضلية بقية الرسل، ثم بقية الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام ثم الملائكة.
و يجب أنْ يُعْتَقَدَ: **أنَّ الله تعالى أيدهم بالمعجزات** واختص نبيَّنا _ صلى الله عليه وسلم _ بأنه خاتم الرسل، وبأن شرعه لا ينسخ حتى ينقضي الزمن.
و عيسى عليه الصلاة والسلام بعد نزوله **يحكم بشرع نبينا**، فقيل: يأخذه من القرآن والسنة، وقيل: يذهب إلى القبر الشريف فيتعلمه منه صلى الله عليه وسلم.
و اعلم أنه يُنسخ بعضُ شرعِ نبيِّنا ببعضه الآخر، كما نُسخ وجوبُ كونِ عدةِ المرأةِ المتوفى عنها زوجُها سنةً بوجوب كونها أربعة أشهر وعشراً، ولا نقض في ذلك.

و يجب أيضاً على **كل مكلف من ذكر وأنثى أن يعرف الرسل المذكورة في القرآن تفصيلاً ويصدق بهم تفصيلاً**، وأما غيرُهم **فيجب الإيمان بهم إجمالاً**، لكن نقل السعد في " شرح المقاصد " أنه يكفي الإجمال لكنه لم يُتَّبع، ونظمها بعضُهم فقال:

حتم على كل ذي التكليف معرفة		بأنبياء على التفصيل قد علموا
في تلك حجتنا منهم ثمانية		من بعد عشر ويبقى سبعة وهمو
إدريس هود شعيب صالح وكذا		ذو الكفل آدم بالمختار قد ختموا

بيان عقيدة أهل السنة
في فَضْلِ "الصحابة" ومن تبعهم من أهل القرون المفضلة:

ومما يجب اعتقاده: [أن أصحابه صلى الله عليه وسلم أفضل القرون, ثم التابعون لهم ، ثم أتباع التابعين].

وأفضل الصحابة أبو بكر فعمر فعثمان فعلي، على هذا الترتيب، لكن قال العلقمي[1]: سيدتُنا فاطمة وأخوها سيدنا إبراهيم أفضل من الصحابة على الإطلاق حتى من الخلفاء الأربعة، وكان سيدنا مالك يقول: لا أُفَضِّلُ على بُضعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً، **وهذا هو الذي يجب اعتقاده**، ونلقى الله عليه إن شاء الله تعالى.

بيان بعض الأحكام الاعتقادية الواجب على المكلفين اعتقادها في حق رسول الله:

ومما يجب اعتقاده أيضاً: [أنه صلى الله عليه وسلم ولد في مكة وتوفي في المدينة].

[1] العلقمي: (000 - بعد 797 هـ = 000 - بعد 1395 م):
خليل بن مقبل بن عبد الله العلقمي، فقيه حنفي، حلبي المنشأ والدار، انتقل إلى القدس وبها أنجز كتابه: (منتخب التوضيح خ -) بخطه سنة(797) في الأزهرية (33133 حليم)، اختصر به كتاب: (التوضيح لمقدمة ابن الليث)، في فروع الحنفية. وله (شرح مصابيح السنة) للبغوي، ذكر في كشف الظنون أنه شرح بسيط.

و يجب على الآباء أن يعلموا أولادهم ذلك. قال الأجهوري: **ويجب** على الشخص أن يعرف نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه، وسيأتي إن شاء الله تعالى ذكر ذلك في الخاتمة.

وينبغي أن يعرف كل شخص: **[عددَ أولادِه صلى الله عليه وسلم وترتيبَهم في الولادةِ]**.

لأنه ينبغي للشخص أن يعرف ساداته وهم سادات الأمة, لكن لم يصرحوا فيما رأيت بوجوب ذلك أو ندبه، لكن قياس نظائره الوجوب.

وأولاده صلى الله عليه وسلم سبعة، ثلاثة ذكور وأربع إناث **على الصحيح**، وترتيبهم في الولادة: **القاسم**، وهو أول أولاده صلى الله عليه وسلم، ثم **زينب**، ثم **رقية**، ثم **فاطمة**، ثم **أم كلثوم**، ثم **عبد الله**، وهو الملقب بالطيب وبالطاهر، فهما لقبان لعبد الله لا أسمان لشخصين مغايرين له، وكلهم من سيدتنا خديجة، والسابع سيدنا **إبراهيم** من ماريَّة القبطية. هذا ولنرجع إلى تمام العقائد.

الثانية والأربعون: الصدق للرسل عليهم الصلاة والسلام في جميع أقوالهم.

الثالثة والأربعون: الأمانة، أي: عصمتهم من الوقوع في محرم أو في مكروه.

الرابعة والأربعون: تبليغ ما أُمروا بتبليغه للخلق.

الخامسة والأربعون: الفطانة.

فهذه الأربعة تجب **لهم** عليهم الصلاة والسلام بمعنى أنه لا يتصور في العقل عدمها، ويتوقف الإيمان على معرفة ذلك على الخلاف بين السنوسي وغيره.

بيان الأمور المستحيلة في حق الأنبياء:

ويستحيل عليهم _ عليهم الصلاة والسلام _ أضداد هذه الأربعة وهي: الكذب والخيانة بفعل محرم أو مكروه أو الكتمان لشيء مما أمروا بتبليغه والبلادة، فهذه الأربعة تستحيل عليهم _ عليهم الصلاة والسلام _ بمعنى أنه لا يُتصور في العقل وجودُها، ويتوقف الإيمان على معرفتها على ما تقدم، فهذه تسع وأربعون عقيدة.

بيان الأمور الجائزة في حق الأنبياء:

وتمام الخمسين: جواز وقوع الأعراض البشرية بهم التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية.

الشروع من المؤلف في ذكر الأدلة العقلية على وجوب اتصاف الأنبياء بما سبق من الصفات

ودليل وجوب الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام:

أنهم لو كذبوا لكان خبر الله تعالى كاذباً، لأن الله تعالى صدق دعواهم الرسالة بإظهار المعجزة على أيديهم، والمعجزة نازلة منزلة قوله تعالى: "صدق عبدي في كل ما يبلغ عني".

وتوضيحه:

أن الرسولَ إذا أتى قومَه وقال: أنا رسول إليكم من الله، وقالوا له: ما الدليل على رسالتك؟ وقال لهم: انشقاق هذا الجبل مثلاً، فإذا قالوا له: ائت بما قلت, يشق الله الجبل عند قولهم المذكور، تصديقاً لدعوى الرسول الرسالة، فشقُ اللهِ تعالى الجبل نازل منزلة قوله تعالى: "صدق عبدي في كل ما يبلغ عني"، فلو كان الرسول كاذباً لكان هذا الخبر كاذباً, والكذب عليه تعالى محال، فيكون كذب الرسل محالاً، وإذا انتفى عنهم الكذب ثبت لهم الصدق.

وأما دليل الأمانة، أي: عصمتهم ظاهراً وباطناً من محرم أو مكروه:

أنهم لو خانوا بارتكاب محرم أو مكروه لكنا مأمورين بمثل ما يفعلونه، ولا يصح أن نؤمر بمحرم أو مكروه، لأن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء, فتعين أنهم لم يفعلوا إلا الطاعة إما واجبة أو مندوبة، ولا تدخل أفعالهم المباحات، لأنهم إذا فعلوا المباح يكون لبيان الجواز.

وأما **دليل التبليغ**، فلأنهم لو كتموا لكنا مأمورين بكتمان العلم, ولا يصح أن نكتم العلم، لأن كاتمه ملعون فتعين أنهم لم يكتموا، فثبت لهم التبليغ.
وأما **دليل الفطانة**، أي: الحذق لهم عليهم الصلاة والسلام، فلأنهم لو انتفت عنهم الفطانة لما قدروا أن يقيموا حجة على الخصم، لكن إقامة الحجج منهم على الخصم دل عليها القرآن في غير موضع، وإقامة الحجج لا تكون إلا من الفطن.

وأما دليل جواز وقوع الأعراض البشرية بهم:
فلأنهم لا يزالون يترقون في المراتب العلية، ووقوع الأمراض بهم مثلاً زيادة في مراتبهم العلية, ولأجل أن يتسلى بهم غيرُهم, ويعرف العاقل أن الدنيا ليست دار جزاء لأحبابه، إذ لو كانت دار جزاء لأحبابه لما أصابهم شيء من تكدراتها _ صلى الله عليهم وسلم، **وعلى رئيسهم الأعظم سيدُنا محمدٌ وعلى آله وأصحابه وأهل بيته أجمعين.**

الشروع من المؤلف في ذكر العقائد السمعية

وقد تمت الخمسون عقيدة بأدلتها الشريفة، ولنذكر لك شيئاً مما يجب اعتقاده من الأمور التي أدلتها سمعية:

الإيمان بالحوض:
فاعلم أنه **يجب الإيمان بأن لنبينا صلى الله عليه وسلم حوضاً**, والجهل بكونه بعد الصراط أو قبله لا يضر, ترده الخلائق يوم القيامة، وهو غير **الكوثر** الذي هو نهر في الجنة.

الإيمان بالشفاعة:
ومما **يجب اعتقاده أنه يشفع يوم القيامة في فصل القضاء** حين تقف الناس ويتمنون الانصراف ولو للنار، فيشفع في انصرافهم من الموقف، وهذه الشفاعة **مختصة** به صلى الله عليه وسلم.

الإيمان بأن الكبائر فير مكفرة ما لم تستحل:
ومما **يجب اعتقاده أن الوقوع في الكبائر غير مكفر**, و لا يوجب الكفر, **وتجب التوبة** حالاً من الذنب ولو صغيرة على **المعتمد** فيها، ولا تنتقض التوبة بعودة إلى الذنب، بل يجب لهذا الذنب توبة جديدة.

وجوب ترك بعض الأخلاق المذمومة شرعا:

و **يجب على الشخص أن يجتنب الكبر والحسد والغيبة** لقوله عليه الصلاة والسلام: "إن لأبواب السماء حجاباً يردون أعمال أهل الكبر والحسد والغيبة" أي: يمنعونها من الصعود، فلا تقبل.

والحسد: تمني زوال نعمة الغير سواء كان تمنى أن تأتي له – أي: للحاسد أو:لا.

والكبر بطر الحق وغمص الخلق، ومعنى: بطر الحق رده على قائله، ومعنى: غمص الخلق: الاستهزاء بهم.

ويجب أيضاً أن يترك النميمة، وهي السعي بين الناس على وجه الإفساد، لأنه ورد "لا يدخل الجنة قتات" بفتح القاف، وتشديد التاء المثناة من فوق بعدها ألف وآخرها تاء مثناة من فوق أيضاً.

ومحل ما تقدم من حرمة الحسد إن لم تكن النعمةُ حاملةً للمحسود على الفجور وإلا جاز تمني زوال النعمة عنه.

ومما **يجب اعتقاده أن بعض من ارتكب الكبائر يعذب ولو واحداً.**

خاتمة

بيان معنى الإيمان عند أهل السنة

تعريف الإيمان:

لغة: مطلق التصديق، ومنه قوله تعالى حكاية عن أولاد يعقوب: "وما أنت بمؤمن لنا".

وشرعاً: التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم.

واختُلف في معنى "التصديق" بذلك، فقال بعضهم: هو "المعرفة"، فكل من عرف ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم فهو مؤمن, ويرد على هذا التفسير أن الكافر عارف، وليس بمؤمن، وهذا التفسير أيضاً لا يناسب قول الجمهور: إن "المقلد" مؤمن مع أنه ليس بعارف.

فالتحقيق: تفسير "التصديق" بأنه: **حديث النفس التابع للجزم، سواء كان بجزم عن دليل ويسمى "معرفة" أو عن "التقليد".**

فيخرج الكافر لأنه لم يكن عنده حديث النفس، لأن معنى حديث النفس أن تقول: **رضيت بما جاء به النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ** ونفس الكافر لا تقول ذلك، ودخل **المقلد** فإنه عنده حديث نفس تابع للجزم، وإن لم يكن جزمه عن دليل.

بيان جملة مختصرة من أحوال النبي صلى الله عليه وسلم

بيان نسب النبي صلى الله عليه وسلم:

ومما يجب الإيمان به أيضاً معرفة نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه ومن جهة أمه:

فأما **نسبه** صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه فهو: سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن كعب بن لؤي ,بالهمز وتركه, بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان. **والإجماع منعقد على هذا النسب إلى عدنان**، وليس فيما بعده إلى آدم طريق صحيح فيما ينقل.

وأما **نسبه** صلى الله عليه وسلم من جهة أمه فهي: آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة، وعبد مناف هذا غير عبد مناف جده صلى الله عليه وسلم بن كلاب أحد أجداده صلى الله عليه وسلم، فتجتمع معه صلى الله عليه وسلم أمه في جده كلاب.

بيان بعض صفاته صلى الله عليه وسلم:

ويجب أن يعلم أنه صلى الله عليه وسلم أبيض مشرب بحمرة على ما قاله بعضهم.

وهذا آخر ما يسر الله به من فضله

و صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه, وعلى أهل بيته كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، والحمد لله رب العالمين.

www.alkhoirot.com